مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية
Jazan University Journal of Human Sciences (JUJHS)

الرد على النصارى بين المعتزلة والأشاعرة القاضي عبد الجبار بن أحمد وفخر الدين الرازي أنموذجًا دراسة مقارنة

خالد عبدالعزيز السيف
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

Refuting The Christians' Arguments between The Mu'tazilites and Ash'arites Al-Qadi Abduljabbar bin Ahmad and Fakhruddin Al-Razi as a Model A comparative study

Khalid Abdulaziz Alsaif
Department of Theology and Contemporary Thought, College of Sharia and Islamic studies, Qassim University, King Saudi Arabia

DOI	RECEIVED الاستلام	Edit التعديل	ACCEPTED القبول
https://doi.org/10.37575/h/edu/22002	2023/12/05	2024/05/11	2024/05/12
NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
31	2024	1	13

الملخص:

يعد المتكلمون مِن أكثر مَن رد على أتباع الديانات، وعلى الديانة المسيحية بشكل خاص. وكان المعتزلة أسبق في الرد على النصارى من غيرهم لسبقهم التاريخي، ثم تبعهم الأشعرية. ومن أكثر المعتزلة تصنيفًا عبد الجبار بن أحمد، كما يُعد فخر الدين الرازي من أكثر الأشاعرة تصنيفًا، وكلاهما رد على النصارى. وقد تميز رد القاضي عبد الجبار بن أحمد بشموليته للرد على العقائد النصرانية، وحسن الترتيب. كما استخدم علم الكلام في مجادلة النصارى، ونصوص التوراة والإنجيل في الرد عليهم.

أما فخر الدين الرازي فقد رد على النصارى في بعض كتبه، لكنه لم يشمل كل عقائد النصارى بالرد. وفي المقابل فقد ذكر بعض القضايا الهامشية في رده عليهم. مستخدمًا علم الكلام في مجادلة النصارى في كثير من الحجج. ومما يُعاب على رد الرازي على النصارى التوسع في إيراد شبه النصارى في مقابل الرد عليها.

الكلمات المفتاحية: الرد على النصارى، مقارنة الأديان، المعتزلة، الأشاعرة، عبد الجبار بن أحمد، فخر الدين الرازي

Abstract:

"Al-Mutakallimon" (Scholars of Speculative Theology) are considered one of the most responsive to the followers of religions, and Christianity in particular. Al-Mu'tazila were earlier than others in refuting the Christians' arguments due to their historical precedence, followed by Ash'arites. Abduljabbar bin Ahmad was one of Al-Mu'tazila who wrote many books, beside Fakhruddin Al-Razi, who was one of Ash'arites and wrote many books as well. Both refuted the Christians' arguments. A distinct feature of Qadi (Judge) Abduljabbar bin Ahmad's refutation is its comprehensiveness in rebutting the Christians' doctrinal arguments in addition to its being well-organized. He also employed the Science of Speculative Theology ('Elm Al-Kalaam) in his argumentation with Christians and he used some texts from the Torah and The Gospel in his refutation of the Christians.

As for Fakhruddin Al-Razi, he refuted the Christians' arguments in some of his books, but he did not include all the Christians' doctrines in his rebuff. On the other hand, he mentioned some marginal issues in his refutals. Besides, he used ('Elm Al-Kalaam) in his argumentation with the Christians in many arguments. However, his answers to the Christians are criticized for his expansion in mentioning the Christians' misconceptions in exchange for refuting them.

Keyords: Refutation of Christians, Comparison of Religions, Al-Mu'tazila, Ash'arites, Abduljabbar bin Ahmad, Fakhruddin Al-Razi.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد،

فبعد الفتح الإسلامي للأقطار المجاورة للجزيرة العربية، بقي كثير من أصحاب الديانات على دينهم، وقد كفل لهم الإسلام كافة الحقوق الشرعية والمدنيَّة وفق ضوابط محكمة، كما حافظت الدولة الإسلامية على أملاكهم، وكثير منهم عمل في الدولة الإسلامية وخصوصًا النصارى، فكان منهم الكتاب والأطباء، وأصحاب الدواوين وغيرها، وقد عدّ لويس شيخو (ت١٩٢٧م)[١] أكثر من أربعمائة من الوزراء والكتاب النصارى في الدولة الإسلامية[٢]، وبغض النظر عن مصداقية هذا العدد؛ فإن اختلاط النصارى وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى بالمسلمين حقيقة تاريخية ثابتة حفظتها كتب التاريخ والأدب، وبحث مسائلها الفقهاء.

وقد أوجد الاختلاط بين المسلمين والنصارى في الدولة الإسلامية، وما كفلته الشريعة الإسلامية لهم في كافة الحقوق تبادلًا للحوار والجدال في المسائل الدينية؛ حيث أمر الله سبحانه (تعالى) بالحوار مع النصارى بالتي هي أحسن، لبيان الدين الحق وهو الإسلام، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ٦٤ ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وقد حفظت كتب التاريخ والأدب والعقائد وغيرها عشرات الحوارات والمناظرات بين المسلمين والنصارى حول كثير من القضايا الدينية[٣]، كما حفظت لنا مقدمات كثير من المصنفات في الرد على النصارى أن سبب التأليف إنما كان إجابة لسؤال ورد من النصارى[٤].

ويعد المتكلمون أكثر الاتجاهات الاعتقادية ردًّا على النصارى، والمعتزلة على وجه الخصوص، فهم من أوائل من رد على أصحاب الديانات الأخرى سواء الأديان الكتابية أو الأديان الوضعية كالصابئة[٥] والمانوية[٦] والثنوية[٧] والمجوسية[٨] وغيرهم، وقد سجلت لنا كتب الفهارس العديد من مؤلفات المعتزلة في هذا المجال. وأما

---

[١] لويس شيخو اليسوعي (١٨٥٩–١٩٢٧م) كان اسمه قبل الرهبنة: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو. ولد في ماردين بالجزيرة الفراتية، وانتقل إلى الشام يافعًا، فتعلم في مدرسة الآباء اليسوعيين في غزير بلبنان، وانتظم في سلك الرهبانية اليسوعية سنة ١٨٧٤م، وتنقل في بلاد أوربا والشرق، فاطلع على ما في الخزائن من كتب العرب، وهو أحد المؤلفين المكثرين. انظر الزركلي، خير الدين، الأعلام، ٢٤٦/٥.

[٢] شيخو، لويس، وزراء النصرانية وكتابها في الإسلام ص٤٧.

[٣] انظر على سبيل المثال الحوار في أكل الذبائح الذي كان النصارى طرفًا فيه: الجاحظ، عمرو (ت٢٥٥هـ)، الحيوان، ٤٧١/٤، ٤٧٣. وانظر طائفة من بعض المناظرات بين المسلمين والنصارى في كتاب: السكوني، أبو علي (ت٧١٧هـ)، عيون المناظرات، ص٢٤٤، ١٨٣،١٤٦، ١٩٦، ١٩٩ وغيرها.

[٤] انظر على سبيل المثال: الخزرجي، أحمد (ت٥٨٢هـ)، مقامع الصلبان، ص٢٩، ابن تيمية، أحمد (ت٧٢٨هـ)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٩٨/١.

[٥] الصابئة تدعي أن مذهبها هو الاكتساب، ومدار مذهبهم على التعصب للروحانيين، ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول، والحدود والأحكام، ولا يقول بالشريعة والإسلام. انظر الشهرستاني، محمد عبد الكريم، الملل والنحل ٦٢/٢ ، ٦٣.

[٦] المانوية: هم فرقة من فرق الثنوية أتباع ماني، قال: إن للعالم أصلين نور وظلمة وكلاهما قديمان، ويقولون: إن النور والظلمة حيَّان. الرازي، محمد، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٨٨.

[٧] الثنوية: هم الذين يقولون بخالقين اثنين، وهما النور والظلمة، ويزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، وقالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر، والطبع، والفعل، والحيز، والمكان، والأجناس، والأبدان ، والأرواح. انظر الشهرستاني، محمد عبد الكريم، الملل والنحل ٤٩/٢.

[٨] المجوس: هم الذين يؤمنون بأن للعالم إلهين هما النور والظلمة، ولكنهم يقولون بقدم النور وحدوث الظلام. انظر الشهرستاني، محمد عبد الكريم، الملل والنحل ٤٩/٢.

الأشاعرة فهم كذلك قدموا مساهمة كبيرة في الرد على النصارى، وإن كانوا أقل تصنيفًا من المعتزلة من ناحية العدد لكن أكثر إحكامًا وتجويدًا؛ وربما يرجع ذلك لتأخرهم الزمني مما جعلهم يستفيدون من تطور العلوم والأدوات الجدلية.

ويعد القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت٤١٥هـ) من أواخر المعتزلة، وأكثرهم تصنيفًا، والمرجع الرئيس في مذهب الاعتزال، كما حفظت مصنفات القاضي عبد الجبار كثيرًا من أقوال المعتزلة وآرائها، كما اطلع القاضي عبد الجبار بن أحمد على كثير من ردود المعتزلة التي لم نصل إليها كما سيأتي بيانه[٩]؛ لذلك كان اختيار القاضي عبد الجبار مهمًّا من هذه الناحية.

أما فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) فهو يعد من أواخر الأشاعرة، وأكثرهم تصنيفًا، وخصوصًا في أبواب الاعتقاد، ومنها الرد على المخالفين سواء كانوا من أهل الكتاب أو من غيرهم، وكان له دور كبير في تطور المذهب الأشعري، ولم يحصل جديد في مذهب الأشاعرة بعد الرازي إلا الترتيب والاختصار وما إلى ذلك؛ لذلك كان اختيار القاضي عبد الجبار بن أحمد، وفخر الدين الرازي للمقارنة بينهما في موضوع الرد على النصارى مهمًّا من هذه الناحية.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما العقائد النصرانية التي ناقشها القاضي عبد الجبار بن أحمد مع النصارى؟

٢- ما العقائد النصرانية التي ناقشها فخر الدين الرازي مع النصارى؟

٣- بماذا يتميز رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى مقارنة برد فخر الدين الرازي؟

٤- بماذا يتميز رد فخر الدين الرازي على النصارى مقارنة برد القاضي عبد الجبار بن أحمد؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عدة أمور، منها:

١- التعرّف على ردود المتكلمين على النصارى ممثلة بالقاضي عبد الجبار بن أحمد، وفخر الدين الرازي.

٢- الوقوف على مدى تأثير علم الكلام في الرد على النصارى.

٣- تقويم رد القاضي عبد الجبار بن أحمد وفخر الدين الرازي على النصارى، ومعرفة وجوه الإجادة والنقص فيما كتباه في محاجّة النصارى.

٤- الاستفادة من ردود المتكلمين على النصارى في مناقشة النصارى المعاصرين.

الدراسات السابقة:

كتبت عدة أبحاث في الرد على النصارى، منها:

الدراسات العامة:

١- الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى نهاية القرن الرابع، عبد المجيد الشرفي، رسالة دكتوراه في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة التونسية، ١٩٨٢م.

٢- جهود علماء المسلمين في الرد على النصارى خلال القرون الستة الهجرية الأولى، بدر المعيقل، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.

[٩] انظر الفقرة ٣ من المطلب الأول من المبحث الرابع.

وهاتان الدراستان على أهميتهما لم تكونا خاصتين بموضوع البحث؛ لعموميتهما بكل من رد على النصارى من كل المذاهب.

الدراسات الخاصة:

أما الدراسات الخاصة فكثيرة، منها:

١- منهج القاضي عبد الجبار المعتزلي في دراسة الأديان بين التنظير والتطبيق، حمدي عبد الله الشرقاوي، دار الكتب العلمية.

٢- منهج القاضي عبد الجبار في الرد على النصارى، محمود محمد حسين، مجلة قطاع أصول الدين، جامعة الأزهر، العدد ٦، ٢٠١١م.

٣- منهج الرازي في الرد على النصارى في تفسيره مفاتيح الغيب، سميحة الواحدى، وهو بحث تكميلي لمرحلة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

وهذه الأبحاث على أهميتها تكلمت عن مواضيع مهمة في الرد على النصارى أو غيرهم من أصحاب الأديان الكتابية والشركية، وغيرها مما لا يتصل بموضوع بحثي، مثل: موقف الغربيين مما كتبه المتكلمون في نقد النصارى وغيرها، لكنها لم تتناول: بيان المرجعية الكلامية لنقد القاضي عبد الجبار بن أحمد، وفخر الدين الرازي للنصرانية، وتقييم ردودهم على النصارى من جوانب عدة، كما لم تكن هذه الدراسات دراسات مقارنة بين القاضي عبد الجبار بن أحمد وفخر الدين الرازي، وهذا ما سيضيفه هذا البحث بإذن الله.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج الاستقرائي متكأ على التحليل والمقارنة، وذلك باستقراء ردود القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى، وكذلك ردود فخر الدين الرازي على النصارى، ثم تحليل هذه الردود، ثم مقارنة رد القاضي عبد الجبار على النصارى برد فخر الدين الرازي على النصارى وفق ما دوَّناه في مصنفاتهم.

إجراءات البحث:

١- عزو الآيات يكون بذكر اسم السورة ورقم الآية، في متن البحث.

٢- عزو نصوص الكتاب المقدس بذكر السفر ورقم الإصحاح والفقرة.

٣- ترجمة الأعلام التي ترد في صلب البحث بإيجاز.

٤- عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة.

٥- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

خطة البحث:

سار البحث على الخطة الآتية: (مقدمة)

تمهيد:

المبحث الأول: رد المعتزلة والأشاعرة على النصارى.

المبحث الثاني: رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى.

المبحث الثالث: رد فخر الدين الرازي على النصارى.

المبحث الرابع: تقويم ومقارنة بين رد القاضي عبد الجبار بن أحمد وفخر الدين الرازي على النصارى.

الخاتمة. فهرس المصادر والمراجع

والله أسأل أن يكون هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم، إنه سميع قريب مجيب.

تمهيد:

أولًا- التعريف بالمعتزلة

عندما نذهب إلى مصادر المعتزلة للبحث عن تعريف للمعتزلة؛ فإن غالب مصادر المعتزلة عندما تعرف

بالمذهب الاعتزالي تذكر في البداية ما أجمعت عليه المعتزلة كنوع من التعريف لهم، وذلك بسرد مطول للمسائل المتفق عليها عند المعتزلة[١٠] وكأن هذا كافٍ في التعريف بهم، وقد حدد القاضي عبد الجبار بن أحمد أصول المعتزلة، وهي التي تحدد مذهب الاعتزال، فقال: "التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بن المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. ثم أجاب عن سؤال: لماذا اقتصرتم على الأصول الخمسة؟ بقوله: لا خلاف أن المخالفين لنا لا يعدو أحد هذه الأصول. ألا ترى أن خلاف الملحدة والمعطلة والدهرية والمشبهة قد دخل في التوحيد، وخلاف المجبرة بأسرهم دخل في باب العدل، وخلاف المرجئة دخل في باب الوعد والوعيد، وخلاف الخوارج دخل تحت المنزلة بين المنزلتين، وخلاف الإمامية دخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[١١] وقال أبو الحسين الخياط في وضع ضابط للاعتزال: "وليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فإذا كمَلت في الإنسان هذه الخصال الخمس؛ فهو معتزلي"[١٢].

أما سبب تسميتهم بالمعتزلة فكما قال البلخي موقفهم من فاعل الكبيرة، حيث قال: "والسبب الذي له سميت المعتزلة بالاعتزال، أن الاختلاف وقع في أسماء مرتكبي الكبائر من أهل الصلاة، فقالت الخوارج: إنهم كفار مشركون، وهم مع ذلك فساق، وقال بعض المرجئة: إنهم مؤمنون لإقرارهم بالله ورسوله وبكتابه وبما جاء به رسوله، وإن لم يعملوا به، فاعتزلت المعتزلة جميع ما اختلف فيه هؤلاء، وقالوا: نأخذ بما اجتمعوا عليه من تسميتهم بالفسق، وندع ما اختلفوا فيه من تسميتهم بالكفر والإيمان والنفاق والشرك، قالوا: لأن المولى ولي الله، والله يجب تعظيمه وتكريمه، وليس الفاسق كذلك، والكافر والمشرك والمنافق يجب قتل بعضهم وأخذ الجزية من بعض، وبعضهم يعبد في السر إلهًا غير الله، وليس الفاسق بهذه الصفة. قالوا: فلما خرج من هذه الأحكام؛ خرج من أن يكون مسمى بأسماء أهلها، وهذا هو القول بالمنزلة بين المنزلتين، أي أن الفسق منزلة بين الكفر والإيمان، وقد أخبرتك أن اسم الاعتزال –وإن كان لزم لما ثبت– أنه قد صار سمة لأهل التوحيد والعدل ممن لم يقتحم القول بنقض ذلك، أو بما يزيل الولاية ويوجب العداوة"[١٣].

ويعد المعتزلة ممن خالف أهل السنة والجماعة في كثير من أبواب الاعتقاد، حيث قال الملطي: "والطائفة السادسة من مخالفي أهل القبلة هم المعتزلة، وهم أرباب الكلام"[١٤]، وأما مخالفتهم لأهل السنة والجماعة فقد قال الرازي في ذلك: "اعلم أن المعتزلة كلهم متفقون على نفي صفات الله (تعالى) من العلم والقدرة، وعلى أن القرآن محدث ومخلوق، وأن الله (تعالى) ليس خالقًا لأفعال العبد"[١٥]، وقد وصف الإمام ابن تيمية مذهب المعتزلة فقال: "المعتزلة هم الذين جمعوا بن التجهم والقدر"[١٦].

---

[١٠] انظر ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٧؛ البلخي، أبو القاسم، كتاب المقالات ص١٥٧؛ الجشمي، الحاكم، قطعة من "شرح عيون المسائل" ص٩٣.

[١١] انظر أحمد، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص١٢٣، ١٢٤.

[١٢] انظر الخياط، أبو الحسين، الانتصار والرد على ابن الراوندي ص١٢٦، ١٢٧.

[١٣] البلخي، أبو القاسم، ذكر المعتزلة في كتاب المقالات ضمن كتاب "فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة" ص٧٥.

[١٤] الملطي، أبو الحسين، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص٣٥.

[١٥] الرازي، محمد، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٣٨.

[١٦] ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى ٣٣٠/١٢.

ثانيًا- التعريف بالأشاعرة:

تُنسب الأشعرية إلى أبي الحسن الأشعري، وهو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه)، ولد عام ٢٦٠هـ، قال ابن عساكر عنه: "المتكلم صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملحدة وغيرهم من المعتزلة، والرافضة، والجهمية، والخوارج وسائر أصناف المبتدعة، وهو بصري سكن بغداد إلى أن توفي بها"[١٧].

وكان في بداية أمره معتزليًا؛ حيث تتلمذ على أبي علي الجبائي، ولكنه رجع عن الاعتزال، قال الذهبي: "ولما برع في معرفة الاعتزال، كرهه وتبرأ منه، وصعد للناس، فتاب إلى الله (تعالى) منه، ثم أخذ يرد على المعتزلة، ويهتك عوارهم"[١٨] ولأبي الحسن الأشعري مصنفات كثيرة، وقد رد على المعتزلة في كثير من مصنفاته. وقد خالف الأشعري أهل السنة في بعض العقائد، قال الذهبي: "حط عليه جماعة من الحنابلة والعلماء، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا من عصم الله تعالى"[١٩].

وكان لأتباع أبي الحسن الأشعري دور في انتشار المذهب والدفاع عنه، فمن أبرز رجال المذهب؛ القاضي أبو بكر بن الباقلاني، وأبو بكر بن فورك، وأبو المعالي الجويني، وأبو حامد الغزالي، وفخر الدين الرازي وغيرهم. وقد كُتب لمذهب الأشعري الانتشار في البلاد الإسلامية، وقد ذكر المقريزي أسباب ذلك حيث قال: "انتشر مذهب أبي الحسن الأشعري في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة، وانتقل منه إلى الشام، فلما ملَك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر، كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى على هذا المذهب.. فلذلك عقدوا الخناصر وشدّوا البنان على مذهب الأشعري، وحملوا في أيام دولتهم كافة الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب، ثم في أيام مواليهم الملوك من الأتراك، واتفق مع ذلك توجه أبي عبد الله محمد بن تومرت أحد رجالات المغرب إلى العراق، وأخذ عن أبي حامد الغزالي مذهب الأشعري، فلما عاد إلى بلاد المغرب.. نشر مذهب الأشعري، وهذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعري وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب، وجهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل (رضي الله عنه)، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف"[٢٠].

وإن كان الأشاعرة أقرب إلى السنة من المعتزلة؛ فإنهم خالفوا السلف في كثير من آرائهم الاعتقادية، وقد ذكر الإمام ابن تيمية أن طريقة نفاة الصفات من الأشاعرة وغيرهم أبعد عن طريقة السلف؛ حيث يقول: "طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم، وأهدى إلى الطريق الأقوم، وأنها تتضمن تصديق الرسول فيما أخبر به، وفهم ذلك ومعرفته، وأن ذلك هو الذي يدل عليه صريح المعقول، ولا يناقض ذلك إلا ما هو باطل وكذب، وأن طريقة النفاة المنافية لما أخبر به الرسول طريقة باطلة شرعًا وعقلًا، وأن من جعل طريقة السلف عدم العلم بمعاني الآيات، وعدم إثبات ما تضمنته من الصفات فقد قال غير الحق، إما عمدًا، وإما خطأ"[٢١]، وقال ابن تيمية -أيضًا- في نقد رجالات المذهب الأشعري وأن الكثير منهم لا يعرفون

---

[١٧] ابن عساكر، علي، تبيين كذب المفتري ص٣٥.

[١٨] الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٨٦/١٥.

[١٩] السابق نفسه ٨٦/١٥.

[٢٠] انظر المقريزي، أحمد، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ١٩٢/٤.

[٢١] ابن تيمية، أحمد، درء تعارض العقل والنقل ٣٧٩/٥.

السنة ولا آثار السلف؛ حيث يقول: "فإن فرض أن أحدًا نقل مذهب السلف كما يذكره، فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف كأبي المعالي، وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب، وأمثالهم، ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة، فضلًا عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلمًا وأحاديثهما إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة، ولا يميزون بين الحديث المفتري المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب"[٢٢].

ثالثًا- التعريف بالقاضي عبد الجبار بن أحمد:

هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسدابادي، ولم يحدد سنة ولادته بالضبط وغالب المصادر تفيد أنه تجاوز التسعين من عمره. وذكر الحاكم الجشمي أنه من معتزلة البصرة ومن أصحاب أبي هاشم لنصرة مذهبه، وانتهت إليه الرئاسة في المعتزلة حتى صار شيخها، وصار الاعتماد على كتبه ومسائله، وكان يذهب مذهب الأشاعرة أول أمره، ثم تحول إلى الاعتزال، واستدعاه الصاحب بن عباد أحد وزراء بني بويه إلى الري، وجلس بها، وقضى بها[٢٣]. قال السبكي: "وهو الذي تلقبه المعتزلة قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على سواه ولا يعنون به عند الإطلاق غيره"[٢٤]. وقد كان عبد الجبار واسع العلوم فقد ألَّف في الفقه وأصوله، والكلام، والتفسير وغيرها، قال الذهبي: "صاحب التصانيف، من كبار فقهاء الشافعية"[٢٥]، فكما ألَّف القاضي عبد الجبار في كثير من الفنون درس الأديان كاليهودية والنصرانية والديانات الشركية، ورد على عقائدهم، وأبطل حججهم. وقد توفي عبد الجبار في الري عام ٤١٥هـ.

رابعًا- التعريف بفخر الدين الرازي:

هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري، الطبرستاني الملقب فخر الدين، ويعرف بابن الخطيب أو ابن خطيب الري؛ لأن والده كان خطيبًا في مسجد الري. ولد عام ٥٤٤هـ في مدينة الري، وقد ولد في بيت علم؛ حيث درس على والده إلى أن توفي، وسافر في طلب العلم، وله رحلات كثيرة؛ حيث رحل إلى عدة مدن واتصل بعلمائها مدرسًا ومناظرًا، كما أنه كان مقصدًا للعلماء والتلاميذ يقصدونه من أماكن بعيدة. قال الذهبي: "العلامة الكبير ذو الفنون فخر الدين الأصولي المفسر كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين"[٢٦] وكان يلقب بهراة بشيخ الإسلام[٢٧]. وقد ألَّف الرازي في عدة فنون، منها: العلوم العقلية والفلسفية، والعلوم العربية، والفقه وأصوله، والتفسير والتاريخ والسير، والطب، وغيرها وانتشرت تواليفه في البلاد شرقًا وغربًا، كما كان واعظًا مشهورًا، وقد وصفه الذهبي بقوله: "وله في الوعظ باللسانين مرتبة عالية، وكان يلحقه الوجد حال وعظه"[٢٨]. توفي بهراة عام ٦٠٦هـ، وله بضع وستون سنة، قال الذهبي: "توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر"[٢٩].

---

[٢٢] ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى ٧٩٣/٢.

[٢٣] انظر الجشمي، الحاكم، الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من "شرح عيون المسائل" ضمن كتاب "فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة" ص٣٦٥؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص١١٢.

[٢٤] السبكي، عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى ٩٧/٥.

[٢٥] الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٢٤٤/١٧.

[٢٦] السابق نفسه ٥٠١/٢١.

[٢٧] انظر الذهبي، محمد، تاريخ الإسلام ١٣٨/١٣.

[٢٨] السابق نفسه ١٣٨/١٣.

[٢٩] الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٥٠١/٢١.

المبحث الأول: رد المعتزلة والأشاعرة على النصارى:

يعد المعتزلة من أوائل الفرق الإسلامية التي انشقت عن أهل السنة والجماعة، وكان المعتزلة من أوائل من رد على المخالفين، وعلى رأي بعض العلماء أن بداية التصنيف كانت من المعتزلة، كما بين ذلك الإمام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) بأنهم: "من أكثر الطوائف وأولها تصنيفًا"[٣٠]، ولأجل أقدمية المعتزلة في الظهور؛ كانت هذه الطائفة أول مَن باشر الرد على أصحاب الديانات الأخرى في أوائل توسع الدولة الإسلامية، وقبل دخول الكثير من الشعوب في الإسلام، لذلك فقد سجلت كتب الفهارس عديدًا من ردود المعتزلة على الأديان عمومًا كالصابئة، والمانوية، والمجوس وغيرهم، فعلى سبيل المثال قد رد واصل بن عطاء[٣١] (ت١٣١هـ) على المانوية في كتاب اسمه "كتاب الألف في الرد على المانوية" وقد ذكر ذلك ابن المرتضى (ت٨٤٠هـ)[٣٢][٣٣]، كما رد أبو الحارث الأصم[٣٤] (ت٢٠١هـ) على الملاحدة والمجوس في كتاب اسمه "الرد على الملحدة والرد على المجوس"، وقد ذكر ذلك الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)[٣٥]، وكذلك النظّام[٣٦] (ت٢٢١هـ) ألف في الرد على الدهرية والملاحدة كتابًا اسمه "الرد على الدهرية"، وكتاب "الرد على أصناف الملحدين"، ذكر ذلك ابن النديم (ت٣٨٥هـ)[٣٧][٣٨]، وكما شارك أبو علي الجبائي[٣٩] (ت٣٠٣هـ) في ذلك، حيث ألف كتاب "الرد على المجوس"[٤٠]، وكتاب "الرد على أهل النجوم"[٤١]. وهناك كتب كثيرة ذكرها غير واحد من المصنفين في تعداد كتب المعتزلة التي ردت على أصحاب الديانات غير الكتابية، ويعد ابن النديم في الفهرست من أوسع هذه المصادر التي احتفظت لنا بأسماء كثير من كتب المعتزلة في الرد على أصحاب الديانات غير الكتابية، ولكن لم يصلنا منها إلا قليل، وكثير منها مفقود.

أما عندما تأتي إلى رد المعتزلة على النصارى؛ فكما شارك المعتزلة في الرد على أصحاب الديانات غير الكتابية من المجوس، والصابئة، والمانوية وغيرهم؛ فقد صنف المعتزلة في الرد على النصارى، وجلّ كتب

---

[٣٠] ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى ١١٥/٨.

[٣١] واصل بن عطاء المخزومي أبو حذيفة، يعد رأس الاعتزال، اشتهر بالبلاغة، ولد سنة ٨٠هـ بالمدينة، عُرف بالغزّال؛ لترده على سوق الغزل ليتصدق على النسوة الفقيرات. مات سنة ١٣١هـ. انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٤٦٤/٥؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٢٨.

[٣٢] أحمد بن يحيى بن المرتضى، عالم بالدين والأدب، من أئمة الزيدية باليمن. بويع بالإمامة بعد موت الناصر سنة ٧٩٣ هـ في صنعاء، ونشبت بسبب ذلك فتنة انتهت بأسره وحبسه، وقد خرج من سجنه خلسة، فعكف على التصنيف إلى أن توفي في جبل حجة غربي صنعاء عام ٨٤٠هـ. انظر الزركلي، خير الدين، الأعلام ٢٦٩/١.

[٣٣] انظر ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٣٥.

[٣٤] أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ المعتزلة، كان دينًا وقورًا صبورًا على الفقر، وله كتاب في التفسير، مات سنة ٢٠١هـ. انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٤٠٢/٩؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٥٦.

[٣٥] انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٤٠٢/٩.

[٣٦] أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام، شيخ المعتزلة وصاحب التصانيف، اشتهر بالبلاغة والشعر، وهو شيخ الجاحظ، وله كثير من الآراء الشاذة، مات في خلافة المعتصم أو الواثق، سنة بضع وعشرين ومائتين. انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٥٤٨/١٠؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٤٩.

[٣٧] أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم، صاحب كتاب الفهرست من أقدم كتب التراجم ومن أفضلها، وهو بغدادي، كان في بداية أمره وراقًا يبيع الكتب، وقد أتاحت له هذه المهنة طلب العلم والتعرف على شتى فنون المعرفة، توفي عام ٣٨٥هـ. انظر الزركلي، خير الدين، الأعلام ٢٩/٦.

[٣٨] انظر ابن النديم، محمد، الفهرست، ٥٧١/١.

[٣٩] محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي كنيته أبو علي، رأس المعتزلة، انتهت إليه رياستهم في وقته، قيل: إن له سبعين مصنفًا، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٨٠.

[٤٠] انظر ابن النديم، محمد، الفهرست، ٦٠٨/١.

[٤١] انظر ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٩٩.

النصارى في الرد على المعتزلة مفقود، لكن احتفظت كتب الفهارس لنا بأسمائها، منها على سبيل المثال: كتاب "الرد على النصارى[٤٢] لبشر بن المعتمر[٤٣] (ت٢١٠هـ)، وكتاب "الرد على النصارى"، وكتاب "الرد على عمار النصراني"[٤٤]، وكلاهما لأبي الهذيل العلاف[٤٥] (ت٢٣٥هـ)، وكتاب "الرد على النصارى" لأبي جعفر الإسكافي[٤٦] (ت٢٤٠هـ) [٤٧].

ويعد أول كتاب وصل إلينا من كتب المعتزلة "الرد على النصارى" للقاسم الرسي (ت٢٤٦هـ) كما أن من كتب المعتزلة المشهورة في الرد على النصارى كتاب "الرد على النصارى" للجاحظ (ت٢٥٥هـ)، وقد ذكر القاضي عبد الجبار بن أحمد أن للجاحظ ردًّا على النصارى باسم "الرسالة العسلية في الرد على النصارى"[٤٨]، كما يعد ما كتبه أبو عيسى الوراق[٤٩] (ت٢٩٧هـ) في الرد على النصارى من أشهر كتب المعتزلة، وله ثلاثة كتب في ذلك، هي: "الرد على النصارى الكبير"، و"الرد على النصارى الأوسط"، و"الرد على النصارى الأصغر" وقد ذكر هذه الكتب ابن النديم[٥٠] والقاضي عبد الجبار بن أحمد في تثبيت دلائل النبوة[٥١]، ومن مصنفات المعتزلة في الرد على النصارى ما كتبه أبو هاشم الجبائي[٥٢] (ت٣٢١هـ) في كتابه "مسألة في البغداديات"، وقد ذكر القاضي عبد الجبار بن أحمد في تثبيت دلائل النبوة أنه رد على النصارى في هذا الكتاب[٥٣]، وممن رد على النصارى من المعتزلة أبو عبد الله الحسين بن علي البصري[٥٤] (ت٣٦٩هـ) في كتابه "الإيضاح" وقد أشار القاضي عبد الجبار بن أحمد في تثبيت دلائل النبوة إلى هذا الكتاب[٥٥].

ما سبق من ردود المعتزلة على النصارى معظمه مفقود، والموجود منها مختصر جدًّا وغير شامل للرد على النصارى، وأجمع من رد على النصارى من المعتزلة القاضي عبد الجبار بن أحمد (ت٤١٥هـ) وذلك في كتابين له، وقد ضمَّن فيهما الرد على النصارى بتوسع واستفاضة، وهما كتاب: "تثبيت دلائل النبوة"، وقد ضمنَّه كثيرًا من الرد على النصارى، وهو رد مطول، وكتاب "المغني في أبواب التوحيد والعدل" في قسم "الفرق غير الإسلامية" وهو الجزء الخامس من المغني في أبواب

---

[٤٢] البغدادي، إسماعيل، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٢٣٢/١.

[٤٣] بشر بن المعتمر أبو سهل الكوفي ثم البغدادي شيخ المعتزلة، كان ذكيًّا فطنًا زاهدًا عابدًا، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٢١٠هـ، انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٠؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٥٢.

[٤٤] انظر ابن النديم، محمد، الفهرست ٥٦٦/١.

[٤٥] أبو الهذيل محمد بن الهذيل البصري العلاف، صاحب التصانيف ورأس المعتزلة، اشتهر بمناظرة المخالفين من غير المسلمين، وطال عمره حتى تجاوز المائة، ومات في ٢٢٧هـ. انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٥٤٢/١٠؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٤٤.

[٤٦] أبو جعفر محمد بن عبد الله السمرقندي الإسكافي المتكلم، كان شديد الذكاء وواسع المعرفة مع الزهد، له عدة مصنفات مات ٢٤٠هـ. انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٥٥٠/١٠؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٧٨.

[٤٧] انظر أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ٩٨/١.

[٤٨] انظر أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ٩٨/١.

[٤٩] محمد بن هارون الوراق، يكنى بأبي عيسى، كان من نظار المعتزلة من أهل بغداد، له تصانيف عديدة، مات في بغداد سنة ٢٤٧هـ. انظر ابن حجر، أحمد، لسان الميزان ٥٥٩/٨.

[٥٠] انظر ابن النديم، محمد، الفهرست ٦٠٠/١.

[٥١] انظر أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ٩٨/١.

[٥٢] أبو هاشم عبد السلام ابن الأستاذ أبي علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي، من كبار المعتزلة أخذ عن والده، وألف في عدة فنون، توفي سنة ٣٢١هـ. انظر ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص٩٤.

[٥٣] انظر أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ٩٨/١.

[٥٤] أبو عبد الله الحسين بن علي البصري الفقيه المتكلم صاحب التصانيف معتزلي، من تلامذة أبي هاشم، وكان من أئمة الحنفية، مات سنة ٣٦٩هـ. انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٢٢٤/١٦؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص١٠٥.

[٥٥] انظر أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ٩٨/١.

التوحيد والعدل، حيث رد في هذا الجزء على النصارى، وناقشهم في مسائل متفرقة.

أما الأشاعرة فإنا نقصد بالأشاعرة –هنا– الأشاعرة المصنَّفين من مذهب الأشاعرة أصالةً وناصري المذهب، دون مَن تأثر بالمذهب الأشعري في بعض قضاياه، حيث إن من تأثر بالمذهب الأشعري دون أن يكون مصنَّفًا من الأشاعرة كثير، وإذا أردنا أن نتتبع رد الأشاعرة على النصارى بشكل مجمل نجد أن أول رد على النصارى من الأشاعرة ما كتبه أبو الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، وقد أشار إلى هذا الرد ابن عساكر (ت٥٧١هـ)[٥٦]. أما أشهر رد من الأشاعرة على النصارى، فهو ما كتبه أبو بكر بن الباقلاني (ت٤٠٣هـ) في المناظرة المشهورة مع النصارى لما أرسله عضد الدولة (ت٣٧٢هـ) في مهمة إلى ملك الروم، وكذلك من الردود المشهورة للأشاعرة كتاب أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) "شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل"، وكذلك كتاب "الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل" لأبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) وغيرها. والملاحظ في بعض عناوين كتب الأشاعرة في الرد على النصارى تخصيص فكرة معينة كالتحريف أو ألوهية عيسى، وليس ردًّا عامًّا كحال ردود المعتزلة.

والملاحظ من خلال ما سبق قلة ردود الأشاعرة على النصارى مقارنة بردود المعتزلة، وربما يرجع سبب ذلك إلى أن المعتزلة وُجدوا في وقت بداية الفتح الإسلامي، واحتكاكهم بغير المسلمين أكثر، وقبل دخول كثير من الشعوب والديانات في الإسلام، لذلك احتاج المعتزلة إلى المواجهة مع أصحاب الديانات الأخرى ومنها النصرانية، أما الأشاعرة؛ فقد وُجدوا بعد استقرار الفتوحات الإسلامية، وبعد دخول كثير من الشعوب وأصحاب الديانات الأخرى في الإسلام، هذا إذا أضفنا إلى ذلك أن مذهب الأشاعرة وُجد في حاضرة البلاد الإسلامية في وقتها، وهي العراق وما حولها من أقاليم، لذلك كان احتكاكه بالنصارى قليلًا.

المبحث الثاني– رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى:

يعد القاضي عبد الجبار خاتمة المعتزلة[٥٧]، وهو أوسع المعتزلة تصنيفًا، وقد كتب في كثير من القضايا الكلامية كغيره من المعتزلة، كما رد على النصارى في بعض كتبه، ويعد كتابه تثبيت دلائل النبوة، وكتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل قسم الفرق غير الإسلامية هو الموضع الرئيس الذي رد فيه على النصارى بشكل مفصَّل، وهناك إشارات أخرى للرد على النصارى في بعض كتبه الأخرى ككتاب "شرح الأصول الخمسة"[٥٨]، وكتاب "المحيط بالتكليف"[٥٩]، وكتاب "المختصر في أصول الدين"[٦٠]، وما ذكره في هذه الكتب الثلاثة هو ردود مختصرة جدًّا وملخَّصة من كتابه "المغني في أبواب التوحيد والعدل"، وستأتي الإشارة إلى بعضها في أثناء عرض رده على النصارى.

وقد رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى في عدد من القضايا الرئيسة في النصرانية، وأشار إلى بعض الأصول العامة في الرد على النصارى في مفتتح بعض

---

[٥٦] انظر ابن عساكر، علي، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري ص١٣٥، وقد ذكره ابن فورك باسم "المسائل المنثورة" انظر ابن فورك، محمد، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ص٢٩.

[٥٧] انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ٢٤٤/١٧.

[٥٨] انظر أحمد، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص٢٩١.

[٥٩] انظر أحمد، عبد الجبار، المحيط بالتكليف ٢٢٢/١.

[٦٠] انظر أحمد، عبد الجبار، المختصر في أصول الدين –ضمن رسائل العدل والتوحيد– ٢٣٠/١.

المواضع في الكلام عنهم؛ حيث بيَّن أن مذهب النصارى غير معقول وغير منضبط، فقال: "وكفى بمذهب النصارى فسادًا أن يصعب على العلماء ضبطه"[٦١]، ويبين سبب ذلك بقوله: "لكون مقالتهم مبنية على أصول غير معقولة، وعبارات لا تتحصل معانيها"[٦٢]، كما بيَّن القاضي عبد الجبار بن أحمد تأثير الفلسفات السابقة على النصرانية، حيث يقول: "فتأمل رحمك الله هذه الجملة، فإن الجوهر والأقانيم والاتحاد هو من قول أرسطوطاليس وأشباهه من القائلين بالقدم وتكذيب الرسل وبإنكار البعث، وهم قالوا: إن الإنسان إذا عرف شيئًا فقد اتحد به، وأن العقل والعاقل والمعقول يصير شيئًا واحدًا، وأن الثلاثة واحد والواحد ثلاثة، ولهذا قالوا: هرمس المثلث، فهذه الجهالة والحماقة هي لهؤلاء وعنهم أخذ نموّها"[٦٣]، وسنتحدث عن رده على القضايا الأساسية في معتقد النصارى من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول- النبوة والمعجزات:

يعد كتاب تثبيت دلائل النبوة للقاضي عبد الجبار بن أحمد، الكتاب الأهم لعبد الجبار في إثبات نبوة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وتكلم في هذا الكتاب عن أدلة نبوة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وفي سياق ذلك كان يرد على النصارى المشككين في نبوته عليه الصلاة والسلام، مبيّنًا خطأ استدلال النصارى في دليل المعجزات، وأن المعجزات تدل على النبوة ولا تدل على الألوهية، ويلخص القاضي عبد الجبار بن أحمد ضلال النصارى في ألوهية المسيح بخطئهم في الاستدلال بالمعجزات؛ حيث يقول: "والنصارى لا تعرف الربوبية ولا تفرق بينها وبين الإنسانية، ولا يقوم على أحد حجة بنقلهم وادعائهم إلا بآيات للمسيح"[٦٤].

كما يوضح القاضي عبد الجبار أن سبب ضلال النصارى في عقيدتهم هو أنهم لما رأوا المعجزات التي تحصل على يد المسيح (عليه السلام) ظنوا أن المعجزات دليل على الألوهية، وفي ذلك يقول: "هو أنهم رأوا أنه ظهر على عيسى (عليه السلام) من المعجزات ما لا يصح دخوله تحت مقدور القدر نحو إحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وغير ذلك؛ فظنوا أنه لا بد من أن يكون قد تغير وخرج عن طبيعته الناسوتية إلى طبيعة اللاهوتية، وذلك يوجب عليهم أن يقولوا بأنه تعالى متحد بالأنبياء كلهم، كإبراهيم وموسى وغيرهما عليهم السلام، فقد ظهرت عليهم الأعلام المعجزة التي لا يدخل جنسها تحت مقدور القادرين بالقدرة، والقوم لا يقولون بذلك، فيجب أن لا يقولوا في المسيح أيضًا. ولولا عمى قلوبهم وجهلهم بأحوال المعجزات، وإلا لعلموا أنها من جهة الله (تعالى) يظهرها عليهم ليصدقهم بها"[٦٥].

كما يبين القاضي عبد الجبار أن النصارى يعتمدون على المعجزات مرة ويتركون الاعتماد عليها مرات، ويشير ذلك إلى أن النصارى يدعون المعجزات لرجال دينهم من أجل إثبات ما يريدون من الشرائع، وأحيانًا يضعون الشرائع دون النظر هل حصلت معجزة أو لا، وفي هذا يقول: "أنتم تدّعون المعجزات والآيات لرهبانكم ورواهبكم ورؤسائكم في كل زمان وأنها لا تنقطع ولا ترتفع.. وهم في كل حين يجتمعون إذا أرادوا أمر تحليل شيء أو تحريمه، فإذا تقادم عهده؛ قالوا: هذا ما حرّمته تلك

---

[٦١] أحمد، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص٢٩١. وانظر أيضًا أحمد، عبد الجبار، المحيط بالتكليف ٢٢٢/١.

[٦٢] أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ٨٠/٥.

[٦٣] أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ٤٣٠/٢. وانظر أيضًا ١٦١/١، ١٦٩.

[٦٤] أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ٢٠١/١.

[٦٥] أحمد، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص٢٩٨.

الجماعة إلا بظهور آية أو معجزة، ألا ترى أن الجثلقة[٦٦] والمطرنة[٦٧] قد كانت جائزة عندهم فيمن له الأهل والولد، فصار الجثالقة والرؤساء يجعلون الرئاسة في أولادهم، ويوصون بها في ذريتهم، فاجتمع النصارى وعقدوا تحريمها فيمن له أهل وولد وعرف التزويج، فصار ذلك دينًا لهم فاجتمعوا عليه، وعملوا به من غير آية ولا معجزة، وقد كان تزويج الأختين بالأخوين مباحًا عندهم، فجرى من أختين كانتا عند أخوين عداوة أدت إلى معاداة بين الأخوين، فاجتمعوا وحرموا ذلك، وصار لهم دينًا يعملون به وإن لم يروا فيه آية ولا معجزة"[٦٨].

المطلب الثاني- ألوهية المسيح:

يستدل النصارى على ألوهية المسيح بأن المسيح ابن الله، وأن هذه النسبة تدل على الألوهية، وقد بيَّن القاضي عبد الجبار بن أحمد أن هذا لا يدل على ألوهية المسيح، فالابن والأب في لغة الكتاب المقدس لا تدل على هذا، واستدل القاضي عبد الجبار على ذلك بنصوص من الكتاب المقدس؛ حيث يقول: "إن الابن في اللغة العبرانية التي هي لغة المسيح تقع على العبد الصالح المطيع الوليّ المخلص، وأن الأب قد تقع على السيد المالك المدبر. قالوا: وقد قال في التوراة: إن إسرائيل ابني، وبكري، وأولاده أبنائي[٦٩]؛ وعلى دعوى النصارى تجب لهم الإلوهية، وقد قال أشعيا النبي (عليه السلام) في كتابه: إن الله أبو جميع العالم[٧٠]، وأنتم معشر النصارى تذكرون أن متَّى حكى في إنجيله عن المسيح أنه قال: طوبى لكم معشر المصلحين بين الناس فإنكم تسمون أبناء الله[٧١]. وقال متَّى في إنجيله: إن المسيح قال للناس: إن أباكم السماوي واحد فرد[٧٢]. فينبغي على قول النصارى أن تكون هؤلاء كلها آلهة وأربابًا"[٧٣].

كما نقض القاضي عبد الجبار قول النصارى بالأقانيم الثلاثة، وأن إثبات هذه الأقانيم على الوجه الذي يعتقده النصارى يستحيل، فيقول: "اعلم أنا قدمنا من الدلالة على أن القديم واحد لا ثاني له في الحقيقة ما يدل على إبطال مذهبهم إذا حصل من مذهبهم على وجه يكون خلافًا في المعنى؛ لأنهم إن قالوا: إن الإله ثلاثة أقانيم ولم يرجعوا بذلك إلى ثلاثة ذوات مخصوصة بصفات لم يحصل خلافهم إلا في العبارة إذا رجعوا بالصفات إلى كونه تعالى عالمًا حيًّا. ومتى ما أرادوا بذلك أنه ثلاث ذوات على ما تذهب إليه الكلَّابية[٧٤] في أنه تعالى عالم بعلم وحيٌّ بحياة؛ فالدلالة التي دلت على أن القديم (تعالى) واحد يبطل هذا القول. وما قدمناه من أن ما شارك القديم في كونه قديمًا يستحيل أن يختص لذاته بما يفارق به الآخر؛ يبطل قولهم أيضًا؛ لأن هذه الأقانيم إذا كانت قديمة؛ فيجب أن لا يصح أن يختص الأب بما يستحيل على الابن والروح، ولا يصح اختصاصهما بما يستحيل

---

[٦٦] الجثلقة: لقب أطلق في القرون المسيحية الأولى على بعض رؤساء الكنائس المنفصلة عن كرسي أنطاكية. انظر اليسوعي، صبحي حموي، معجم الإيمان المسيحي ص١٧١.

[٦٧] المطرنة: لقب بعض رؤساء الأساقفة الشرقيين، تختلف سلطتهم باختلاف تكوين الكنيسة التي ينتمون إليها، وفي شرع الكنائس الشرقية المتحدة برومة هو الأسقف الخاضع أو غير الخاضع لبطريرك، والذي على رأس منطقة كنسيَّة. انظر اليسوعي، صبحي حموي، معجم الإيمان المسيحي ص٤٢٩، ٤٦٨.

[٦٨] انظر أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ١/١٧٤.

[٦٩] سفر الخروج [٤: ٢٢].

[٧٠] سفر أشعيا [٦٤: ٨]

[٧١] إنجيل متى [٥: ٩].

[٧٢] إنجيل متى [٦: ٣٢].

[٧٣] انظر أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ١/١٢٠.

[٧٤] الكلابية نسبة إلى عبد الله بن سعيد ابن كلاب البصري رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم في بعضها. وقد كان ابن كلاب شيخًا لأبي الحسن الأشعري، وقد تأثر به الأشعري في مسألة الصفات الاختيارية والكلام وغيرها. انظر الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء ١١/١٧٤.

عليه، ولا اختصاص كل منهما بما يستحيل على الآخر، وهذا يوجب كون الابن أبًا، وكون الأب ابنًا، وكون الأب روحًا، وكون الروح أبًا"[٧٥].

كما أبطل القاضي عبد الجبار قضية الأقانيم بأن الاقتصار على ثلاثة أقانيم لا يدل عليه دليل، وأن إثبات أكثر من إله هو تحكّم، فقال: "على أن الذات لا تتعدد بتعدد أوصافه، فإن الجوهر الواحد وإن كان موصوفًا بكونه جوهرًا متحيزًا وموجودًا وكائنًا في جهة؛ فإنه لا يتعدد بتعدد هذه الأوصاف، ولا يخرج عن كونه واحدًا، فكيف أوجبتم تعدد الله لتعدد أوصافه؟ ولِمَ جعلتموه واحدًا أو ثلاثة؟ فهذه الطريقة توجب عليكم أن تزيدوا في عدد الأقانيم بعدد صفاته جل وعزّ، وأن تثبتوا له أقنومًا بكونه قادرًا، وأقنومًا بكونه عالمًا، وآخر بكونه مدركًا، ورابعًا بكونه مريدًا وكارهًا، حتى يبلغ عدد الأقانيم ثمانية أو تسعة، وقد عرف فساده"[٧٦].

وتعدد الأقانيم عند النصارى وأنها كلها آلهة؛ أوجب عليهم القول باتحاد هذه الأقانيم، وقد حصل الإشكال في إرادة هذه الأقانيم ومشيئتها إذا كانت كلها آلهة، والنصارى لما قالوا بالاتحاد اضطربوا في المشيئة، وقد أبطل القاضي عبد الجبار الاتحاد نظرًا للاضطراب في أمر المشيئة والإرادة، فقال: "والذي يدل على أن مشيئتهما متغايرة؛ أن من حق كل قادرين تصح عليهما الإرادة والمشيئة أن لا يمتنع أن يريد أحدهما خلاف ما يريده الآخر، ولا يمتنع أن يكره أحدهما ما يريده الآخر، كما لا يمتنع اختلاف دواعيهما في الأفعال، ولا فصل بين من قال: إنه يجب اتفاق مشيئة القديم والمسيح، وبين من قال: إنه يجب أن تتفق دواعيهما، وأنه يجب أن تتفق أفعالهما حتى يصح على كل واحد منهما من الفعل ما يصح على الآخر، وقد علمنا بطلان ذلك بمثل ما به علمنا بطلان القول بأن كل صفة تحصل لأحدهما يصح حصولها للآخر من أكل وشرب، وقتل وصلب إلى غير ذلك"[٧٧].

المطلب الثالث– الصلب وتحريف الأناجيل:

تعد عقيدة الصلب من العقائد الأساسية في النصرانية، وقد استدل القاضي عبد الجبار على إبطال عقيدة الصلب بالاختلاف الحاصل في هذه العقيدة الأساسية، فقال: "واختلفوا في الصلب والقتل بعد اتفاقهم على أن المسيح صلب وقتل، فزعمت النسطورية[٧٨] أن الصلب وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته، وزعم أكثر الملكانية[٧٩] أن الصلب وقع على المسيح بكماله، والمسيح هو اللاهوت والناسوت، وزعم أكثر اليعقوبية[٨٠] أن الصلب والقتل وقعا في الجوهر الواحد الكائن من الجوهرين اللذين هما الإله والإنسان، وهو

---

[٧٥] أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ٨٦/٥.

[٧٦] أحمد، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص٢٩٣، ٢٩٤.

[٧٧] أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ١١٧/٥.

[٧٨] أصحاب نسطور الحكيم، ويعتقد أن الله (تعالى) واحد، ذو أقانيم ثلاثة: الوجود، والعلم، والحياة. وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات، ولا هي هو. واتحدت الكلمة بجسد عيسى (عليه السلام)، كإشراق الشمس في كوة على بلورة، وكظهور النقش في الشمع إذا طبع بالخاتم. انظر الشهرستاني، محمد عبد الكريم، الملل والنحل ٢٩/٢.

[٧٩] أصحاب ملكا الذي ظهر بأرض الروم، واستولى عليها، ومعظم الروم ملكانية. قالوا: إن الكلمة اتحدت بجسد المسيح، وتدرعت بناسوته، ويعنون بالكلمة: أقنوم العلم، ويعنون بروح القدس أقنوم الحياة، ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابنًا، بل المسيح مع ما تدرع به ابن، فقال بعضهم: إن الكلمة مازجت جسد المسيح، كما يمازج الخمر أو الماء اللبن. انظر الشهرستاني، محمد عبد الكريم، الملل والنحل ٢٧/٢.

[٨٠] أصحاب يعقوب البراذعي: قالوا بالأقانيم الثلاثة، لكنهم قالوا: إن المسيح جوهر واحد. أقنوم واحد، إلا أنه من جوهرين، وربما قالوا: طبيعة واحدة من طبيعتين، فجوهر الإله القديم، وجوهر الإنسان المحدث تركبا تركيبًا كما تركبت النفس والبدن فصارا جوهرًا واحدًا، أقنومًا واحدًا، وهو إنسان كله وإله كله. انظر الشهرستاني، محمد عبد الكريم، الملل والنحل ٣٠/٢.

المسيح على الحقيقة، وهو الإله، وبه حلَّت الآلام"[٨١]، وبيَّن القاضي عبد الجبار في سياقات عديدة أن اختلاف النصارى في عقيدة الصلب راجع إلى أن المسيح لم يصلب أصلًا، ولو كان مصلوبًا لم يحصل هذا الاختلاف، فقال: "على أن النصارى لو رجعت إلى أخبارها وإلى ما في أناجيلها الأربعة لعلمت أن المقتول المصلوب غير المسيح، إذا كانت هذه الأناجيل معوَّلهم"[٨٢].

أما بالنسبة لتحريف الأناجيل؛ فإن الأناجيل هي المرتكز الأساس للنصرانية، وهي مستند كثير من العقائد النصرانية، وقد تعقَّب القاضي عبد الجبار كثيرًا مما جاء في الأناجيل وبين أنها محرفة فقال في ذلك: "واعلم رحمك الله، أن هذه الطوائف الثلاث من النصارى لا تعتقد أن الله أنزل على المسيح إنجيلًا ولا كتابًا بوجه من الوجوه، بل عندهم أن المسيح خلق الأنبياء وأنزل عليهم الكتب، وأرسل إليهم الملائكة، وإنما معهم أربعة أناجيل لأربعة نفر، كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه، وجاء من بعده فما رضي إنجيل غيره، وكان إنجيله أولى، وهم يتفقون في مواضع ويختلفون في مواضع، وفي بعضها ما ليس في بعض، وهي حكايات قوم رجال ونساء من اليهود والروم وغيرهم أنهم قالوا كذا، وفعلوا كذا، وفيها من المحال، والباطل، والسخف، والكذب الظاهر، والتناقض البيّن شيء كثير"[٨٣].

ولم يكتف القاضي عبد الجبار بالادعاء بل بين في عدة مواضع التناقضات في الأناجيل[٨٤]، وقال في خاتمتها: "ولتعلم -رحمك الله- أن هذه الطوائف من النصارى أجهل عالم الله بالمسيح وأخباره وأخبار أمه، وأن كل واحد من أصحاب هذه الأناجيل إنما تلفظ ما كتبه بعد المسيح بالدهر الطويل، وبعد مضي أصحابه عمن لا يعرف ولا يحصل، وفيها من الاختلاف والتناقض لما هم عليه ما يطول شرحه"[٨٥].

المبحث الثالث- رد فخر الدين الرازي على النصارى:

يعدُّ فخر الدين الرازي خاتمة الأشاعرة الذين توسعوا في المذهب، وأحدثوا نقلة في تطوره[٨٦]، وقد أشار إلى النصارى وفرقهم في كتابه "اعتقادات فرق المسلمين والمشركين" ولكن كان ذلك استعراضًا لفرق النصارى وبعض أقوالهم باختصار دون رد عليهم[٨٧]، وفيما يبدو أن ذلك كان منهج الكتاب سواء في فرق المسلمين أو غيرهم، أما رد فخر الدين الرازي الذي استوعب فيه عقائد النصارى تقريبًا فهو في كتابه التفسير المسمى "مفاتيح الغيب" أو "التفسير الكبير"؛ حيث توسع الرازي في الرد على النصارى في هذا الكتاب، فشمل رده الكلام على التحريف في كتب النصارى، والأقانيم وألوهية الابن، وما يتعلق بها من التجسد والاتحاد وغيرها، وكذلك تكلم عن الصلب وغيرها. وقد تناول الرازي النصرانية في تفسيره في سياق السور التي تكلمت عن النصارى وخصوصًا سورة آل عمران، والنساء، والمائدة، ومريم، وأما بقية السور فقد تكلم فيها بكلام أقل تركيزًا عن هذه المواضع.

---

[٨١] أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ٨٤/٥.

[٨٢] أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ١٣٧/١.

[٨٣] السابق نفسه ١٥٤/١.

[٨٤] انظر على سبيل المثال: أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ١٩٩/١، ٢٠٠، ٢٠١ وغيرها.

[٨٥] أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ٢٠١/١.

[٨٦] انظر المحمود، عبد الرحمن، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٦٥٤/٢؛ الزركان، محمد صالح، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٤١.

[٨٧] انظر الرازي، محمد، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٨٤.

وأما الكتاب الآخر الذي رد فيه الرازي على النصارى فهو في المناظرة المشهورة التي حصلت له بخوارزم[٨٨] مع أحد النصارى، وهذه المناظرة ذكرها مختصرة في تفسير سورة آل عمران[٨٩] عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾ ﴾ [آل عمران: ٦١] وقد أورد هذه المناظرة مختصرة جدًّا، ولكنه بسطها في كتاب خاص باسم مناظرة في الرد على النصارى[٩٠]. وسيكون استعراض القضايا التي رد الرازي فيها على النصارى في المطالب الآتية:

المطلب الأول- النبوة والمعجزات:

أول مسألة جادل فيها الرازي النصارى هي إثبات النبوة، وهذه المسألة من الطبعي أن يبدأ فيها أي حوار مع النصارى؛ لأن إثبات صحة نبوة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) معناه: بطلان ما عليه النصارى من عقيدة مُحرَّفة، ولذلك افتتح الرازي بها محاورته مع النصارى في مناظرته التي دوّنها، واستدل على ثبوت نبوة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بدليل المعجزات المنقولة بالتواتر، واستدل بدليل التواتر على حصول المعجزات التي هي دليل على النبوة؛ حيث يقول: "كما نُقل إلينا ظهور الخوارق على يد موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء عليهم السلام؛ نُقل إلينا ظهور الخوارق على يد محمد صلى الله عليه وسلم، فإن رددنا التواتر أو قبلناه، لكن قلنا: إن المعجزة لا تدل على الصدق، فحينئذ بطلت نبوة سائر الأنبياء عليهم السلام، وإن اعترفنا بصحة التواتر، واعترفنا بدلالة المعجزة على الصدق، ثم إنهما حاصلان في حق محمد، وجب الاعتراف قطعًا بنبوة محمد (عليه السلام) ضرورة"[٩١].

كما استدل الرازي على أن القرآن هو معجزة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) خاصة وأنه بهذه المعجزة يحصل التفريق بين الحق والباطل، حيث يقول في تفسير أول سورة آل عمران: "وأما البحث الثاني: وهو ما يتعلق بالنبوة، فقد ذكره الله (تعالى) هاهنا في غاية الحسن ونهاية الجودة، وذلك لأنه قال: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ ﴾ [آل عمران: ٣] وهذا يجري مجرى الدعوى، ثم إنه تعالى أقام الدلالة على صحة هذه الدعوى، فقال: وافقتمونا أيها اليهود والنصارى على أنه تعالى أنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس، فإنما عرفتم أن التوراة والإنجيل كتابان إلهيان؛ لأنه تعالى قرن بإنزالهما المعجزة الدالة على الفرق بين قول المحق وقول المبطل، والمعجز لما حصل به الفرق بين الدعوى الصادقة والدعوى الكاذبة كان فرقًا لا محالة، ثم إن الفرقان الذي هو المعجز كما حصل في كون التوراة والإنجيل نازلين من عند الله، فكذلك حصل في كون القرآن نازلًا من عند الله"[٩٢].

كما تكلم الرازي على شيء من دلائل نبوة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا

---

[٨٨] خوارزم اسم الإقليم الذي شرق خرسان، ويقع في آخر نهر جيحون، ومن مدن هذا الإقليم مدينة الجرجانية وهي أكبر مدينة بخوارزم. انظر الإصطخري، إبراهيم بن محمد، المسالك والممالك ص١٦٨.

[٨٩] انظر الرازي، محمد، التفسير الكبير ٢٤٦/٨.

[٩٠] حقق هذه الرسالة عبد المجيد النجار، ونشرتها دار الغرب الإسلامي.

[٩١] الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٢١.

[٩٢] الرازي، محمد، التفسير الكبير ١٢٩/٧.

مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [البقرة: ١٤٦-١٤٧][٩٣].

والمعتزلة وكثير من الأشاعرة يحصرون قضية تقرير النبوات في المعجزات؛ وهذا باطل، يقول العلامة ابن أبي العز الحنفي شارح العقدية الطحاوية: "والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر؛ تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة.. ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين. بل قرائن أحوالهما تُعرب عنهما، وتعرف بهما، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة"[٩٤].

المطلب الثاني- ألوهية المسيح:

من أهم القضايا العقدية التي جادل فيها الرازي النصارى؛ ألوهية المسيح، وهي العقيدة الأساسية في النصرانية، وقد تناولها الرازي في عدة مواضع، وتتركز مجادلته للنصارى في هذه القضية في إثبات أن المسيح (عليه السلام) ليس بإله، وأن ما يُسميه النصارى الابن؛ هو بشر وليس بإله، وما استدل به النصارى من الأدلة لإثبات ألوهيته لا ينهض للاستدلال، وقد اختصر الرازي منطلق النصارى في إثبات ألوهية المسيح في أمرين، وهما: إخباره بالمغيبات، وحصول الخوارق على يديه، وبين الرازي أن الإخبار بالغيب وحصول الخوارق ليس دليلًا كافيًا لإثبات الألوهية، حيث وضَّح ذلك بقوله: "إن النصارى ادعوا ألوهية عيسى (عليه السلام)، وعوّلوا في ذلك على نوعين من الشُّبه، أحد النوعين شبه مستخرجة من مقدمات مشاهدة، والنوع الثاني شبه مستخرجة من مقدمات إلزامية. أما النوع الأول من الشبه فاعتمادهم في ذلك على أمرين: أحدهما يتعلق بالعلم، والثاني يتعلق بالقدرة.

أما ما يتعلق بالعلم فهو أن عيسى (عليه السلام) كان يخبر عن الغيوب، وأما الأمر الثاني من شبههم، فهو متعلق بالقدرة، وهو أن عيسى (عليه السلام) كان يحيي الموتى، ويبرئ الأكمه والأبرص، ويخلق من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طيرًا بإذن الله، وهذا النوع من شبه النصارى يتعلق بالقدرة، وليس للنصارى شبه في المسألة سوى هذين النوعين.

أما الشبهة الأولى وهي المتعلقة بالعلم، وهي قولهم: إنه أخبر عن الغيوب فوجب أن يكون إلهًا، فأجاب الله (تعالى) عنه بقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٥﴾ ﴾ [آل عمران: ٥]، وتقرير الجواب أنه لا يلزم من كونه عالمًا ببعض المغيبات أن يكون إلهًا لاحتمال أنه إنما علم ذلك بوحي من الله إليه، وتعليم الله (تعالى) له ذلك، ومن المعلوم بالضرورة أن عيسى (عليه السلام) ما كان عالمًا بجميع المعلومات والمغيبات، فكيف والنصارى يقولون: إنه أظهر الجزع من الموت، فلو كان عالمًا بالغيب كله، لعلم أن القوم يريدون أخذه وقتله، فوجب القطع بأن عيسى (عليه السلام) ما كان إلهًا، فثبت أن الاستدلال بمعرفة بعض الغيب لا يدل على حصول الإلهية، وأما الجهل ببعض الغيب يدل قطعًا على عدم الإلهية.

أما النوع الثاني من الشبه؛ وهو الشبهة المتعلقة بالقدرة فحصول الإحياء والإماتة في بعض الصور لا يدل على كونه إلهًا، لاحتمال أن الله (تعالى) أكرمه بذلك الإحياء إظهارًا لمعجزته وإكرامًا له. أما العجز عن الإحياء

---

[٩٣] السابق نفسه ١١٠/٤.

[٩٤] انظر الحنفي، ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية ٤٠/١.

والإماتة في بعض الصور يدل على عدم الإلهية؛ وذلك لأن الإله هو الذي يكون قادرًا على أن يصور في الأرحام من قطرة صغيرة من النطفة هذا التركيب العجيب والتأليف الغريب، ومعلوم أن عيسى (عليه السلام) ما كان قادرًا على الإحياء والإماتة على هذا الوجه، وكيف ولو قدر على ذلك لأمات أولئك الذين أخذوه على زعم النصارى وقتلوه، فثبت أن حصول الإحياء والإماتة على وفق قوله في بعض الصور لا يدل على كونه إلهًا"[٩٥].

كما نقض الرازي مسألة ألوهية المسيح عند النصارى، بأن من كان حيًّا قيومًا يمتنع أن يكون له ولد، حيث قال في هذه المسألة في تفسير أول سورة آل عمران: "ما يتعلق بالإلهيات فنقول: إنه تعالى حي قيوم، وكل من كان حيًّا قيومًا يمتنع أن يكون له ولد، وإنما قلنا: إنه حي قيوم؛ لأنه واجب الوجود لذاته[٩٦]، وكل ما سواه فإنه ممكن لذاته محدث حصل تكوينه وتخليقه وإيجاده.. وإذا كان الكل محدثًا مخلوقًا امتنع كون شيء منها ولدًا له وإلهًا.. وأيضًا لما ثبت أن الإله يجب أن يكون حيًّا قيومًا، وثبت أن عيسى ما كان حيًّا قيومًا؛ لأنه ولد، وكان يأكل ويشرب ويحدث، والنصارى زعموا أنه قتل وما قدر على دفع القتل عن نفسه، فثبت أنه ما كان حيًّا قيومًا، وذلك يقتضي القطع والجزم بأنه ما كان إلهًا، فهذه الكلمة وهي قوله: "الحي القيوم" جامعة لجميع وجوه الدلائل على بطلان قول النصارى في التثليث"[٩٧].

كما رد الرازي على استدلال النصارى على ألوهية المسيح؛ بأن المسيح هو روح الله، فقال: "وتأويل كون عيسى (عليه السلام) روح الله؛ أنه إضافة تشريف، كما يقال: بيت الله وناقة الله، فكونه روح الله شرّفه الله (تعالى)، أي روح أهل الله، وروح صفوة الله، وكذلك قوله: وكلمته؛ أي لاشتماله على معرفة الكتاب، والحكمة، والتوراة، والإنجيل، فكان كلمة الله لذلك، وكل الأنبياء يشاركونه في ذلك في كونه روح الله، وفي كونه كلمة الله؛ لاشتمال جميعهم على المعنى الذي اشتمل عليه عيسى، أو بعضه أو أكثر منه"[٩٨].

وفي العقائد المنبثقة عن ألوهية المسيح كالقول باتحاد الأقانيم بعضها مع بعض؛ فقد بين الرازي بطلان قول النصارى فيه؛ حيث يقول في موضوع أقنوم الكلمة الذي هو الابن: "فأقنوم الكلمة إما أن يكون ذاتًا أو صفة، فإن كان ذاتًا فذات الله (تعالى) قد حلت في عيسى واتحدت بعيسى، فيكون عيسى هو الإله على هذا القول. وإن قلنا: إن الأقنوم عبارة عن الصفة، فانتقال الصفة من ذات إلى ذات أخرى غير معقول، ثم بتقدير انتقال أقنوم العلم عن ذات الله (تعالى) إلى عيسى يلزم خلو ذات الله عن العلم، ومن لم يكن عالمًا لم يكن إلهًا، فحينئذ يكون الإله هو عيسى على قولهم، فثبت أن النصارى وإن كانوا لا يصرحون بهذا القول إلا أن حاصل مذهبهم ليس إلا ذلك"[٩٩].

أما في موضوع الاتحاد وأن انتقال الصفة من ذات إلى ذات محال؛ فقال الرازي: "إنهم وافقونا –أي النصارى– على أن ذاته سبحانه وتعالى لم تحل في ناسوت عيسى (عليه السلام) بل قالوا: الكلمة حلت فيه، والمراد من الكلمة العلم. فنقول: العلم لما حل في عيسى ففي تلك

---

[٩٥] الرازي، محمد، التفسير الكبير ١٣٥/٧، ١٣٦.

[٩٦] "واجب الوجود" هو من اصطلاحات المتكلمين التي يجب تجنبها، وقد بيَّن الإمام ابن تيمية أن هذا اللفظ وغيره من الألفاظ المجملة التي تكثر في كلام المتكلمين. انظر ابن تيمية، أحمد، بيان تلبس الجهمية ٢٣٦/٣.

[٩٧] الرازي، محمد، التفسير الكبير ١٢٩/٧.

[٩٨] الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٦٧. وما ذكره الرازي في معنى الكلمة؛ مخالف لتفسير السلف، فإن معنى كلمته هو قوله: "كُن" انظر الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان ٤٠٧/٥.

[٩٩] الرازي، محمد، التفسير الكبير ٣٢٧/١١.

الحالة إما أن يقال: إنه بقي في ذات الله تعالى أو ما بقي فيها، فإن كان الأول لزم حصول الصفة الواحدة في محلين وذلك غير معقول، ولأنه لو جاز أن يقال: العلم الحاصل في ذات عيسى (عليه السلام) هو العلم الحاصل في ذات الله (تعالى) بعينه، فلم لا يجوز في حق كل واحد ذلك حتى يكون العلم الحاصل لكل واحد هو العلم الحاصل لذات الله (تعالى)؟ وإن كان الثاني لزم أن يقال: إن الله (تعالى) لم يبق عالمًا بعد حلول علمه في عيسى (عليه السلام) وذلك مما لا يقوله عاقل"[١٠٠].

ونختم هذه المسألة بقول الرازي عن هذه الأقانيم الثلاثة: "واعلم أن هذا معلوم البطلان ببديهة العقل، فإن الثلاثة لا تكون واحدًا، والواحد لا يكون ثلاثة، ولا يرى في الدنيا مقالة أشد فسادًا وأظهر بطلانًا من مقالة النصارى"[١٠١].

المطلب الثالث– الصَّلْب:

تعد عقيدة الصَّلْب من العقائد الجوهرية في الديانة النصرانية، إلا أن الرازي لم يعطها المساحة الكافية في الرد، فلم يذكر في المناظرة المشهورة إلا أسطرًا قليلة جدًّا عنها، وكذلك في التفسير، فأما في المناظرة حول عقيدة صلب المسيح، وأن المسيح صلب الجسد منه دون الروح؛ فقد قال الرازي معترضًا على النصارى في ذلك في مناظرته مع النصراني: "وأما قولك صلب جسد عيسى دون معناه، فهذا هذيان أيضًا؛ لأنه تحصيل حاصل، وتحصيل الحاصل محال، فكان هذيانًا، فإنه أبدًا لا يصلب إلا الجسد؛ سواء كان كافرًا أو مؤمنًا، مطيعًا أو عاصيًا أو شيطانًا، فإنه أبدًا لا يصلب منه إلا الجسد، وأما الروح فحية باقية يذهب بها عالمها إما إلى عليين أو إلى سجين، فأي ميزة تبقى لعيسى على غيره فيما ذكرت"[١٠٢].

وأما في التفسير فلم يرد على عقيدة الصلب عند النصارى، واستطرد الرازي في قضايا أقل أهمية من هذه القضية وخصوصًا في سياق الآيات التي ذُكر فيها الصلب أو رفع المسيح (عليه السلام)، فعلى سبيل المثال في تفسير قوله تعالى:

﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٧] لم يرد على النصارى في عقيدة الصلب، وإنما تكلم فقط عن مذاهب النصارى النسطورية والملكانية واليعقوبية في الصلب نفسه هل وقع على اللاهوت أو الناسوت؟[١٠٣].

أما في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥] ذكر ما يمكن أن يورده النصارى على كون المصلوب شبه عيسى (عليه السلام) كما يقوله القرآن، وذكر ستة إشكالات قد يوردها النصارى على المسلمين، ورد عليها بشكل مختصر جدًّا وغير كافٍ، ولذلك ختم إجاباته بقوله: "وبالجملة فالأسئلة التي ذكروها أمور تتطرق الاحتمالات إليها من بعض الوجوه، ولما ثبت بالمعجز القاطع صدق محمد (صلى الله عليه وسلم) في كل ما أخبر عنه؛ امتنع صيرورة هذه الأسئلة المحتملة معارضة للنص القاطع، والله ولي الهداية"[١٠٤]. مع أن الرازي في سياق هذه الآية لم ينسَ أن يرد على خصومه ممن يسميهم المشبهة[١٠٥]

---

[١٠٠] الرازي، محمد، التفسير الكبير ٥٣٣/٢١.

[١٠١] المرح السابق ٤٠٩/١٢.

[١٠٢] الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٤٨.

[١٠٣] انظر الرازي، محمد، التفسير الكبير ٢٦١/١١.

[١٠٤] الرازي، محمد، التفسير الكبير ٢٤٠/٨.

[١٠٥] ويقصد الرازي بالمشبهة هنا أهل الحديث الذي يثبتون العلو لله (تعالى) بجميع أنواعه علو الذات والقدر والقهر، من غير تمثيل ولا تكييف ولا تحريف ولا تعطيل، علوًا يليق بجلاله وعظمته. وقد رد الإمام ابن تيمية على الرازي في

–وهو يقصد أهل الحديث– الذي يُثبتون العلو لله (تعالى) استدلالًا بهذه الآية، فيقول: "والمشبهة يتمسكون بهذه الآية في إثبات المكان لله (تعالى)، وأنه في السماء"[١٠٦]، ثم يرد عليهم من ثلاثة أوجه.

المبحث الرابع– تقويم ومقارنة بين رد عبد الجبار بن أحمد وفخر الدين الرازي على النصارى:

المطلب الأول– تقويم رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى

كتب القاضي عبد الجبار العديد من المصنفات، وعلى كثرة ما كتبه من مصنفات إلا أن رده على النصارى أقل نسبيًّا من غيره من قضايا الكلام، ويعد أهم كتاب رد فيه على النصارى بشكل مرتب هو كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل في الجزء الخامس المخصص للفرق غير الإسلامية، حيث بدأ بعرض معتقد النصارى واختلافهم، ثم بعد ذلك بدأ في الرد عليهم مفصلًا، وأما في كتابه تثبيت دلائل النبوة فيعد الكتاب الثاني في الرد على النصارى عند القاضي عبد الجبار، وإن كان لم يستوعب كثيرًا من عقائد النصارى تقريبًا، والرد فيه لم يكن أصالةً، وإنما جاء استطرادًا في سياق دلائل النبوة، أما بقية الكتب الأخرى كشرح الأصول الخمسة[١٠٧]، وكتاب المحيط بالتكليف[١٠٨]، ورسالة المختصر في أصول الدين[١٠٩]، فهي إعادة مختصرة لما ذكره في المغني في أبواب التوحيد والعدل تقريبًا. وفي هذه الفقرات الآتية سنحاول تقويم رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى من خلال ثلاثة عناوين أساسية، وهي استخدامه لعلم الكلام في الرد على النصارى، وكذلك الاستشهاد بنصوص الكتاب المقدس لنقض معتقد النصارى، وأما العنوان الأخير فهو ما يتعلق بالترتيب والعرض والاستشهاد بعلماء المذهب في أثناء رده على النصارى، وتفصيل ذلك في العناوين الآتية:

١– استخدام علم الكلام في مجادلة النصارى:

يعد المعتزلة هم أرباب الكلام، وعلى أيديهم تشكل علم الكلام كما ذكره غير واحد ممن كتب في مقالات الفرق الإسلامية، فقد ذكر الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)[١١٠] ذلك في سياق حديثه عن المعتزلة بقوله: "ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حيث نشرت أيام المأمون (ت٢١٨هـ) فخلطت مناهجها بمناهج الكلام، وأفردتها فنًّا من فنون العلم، وسمتها باسم الكلام"[١١١]، وقال الملطي (ت٣٧٧هـ)[١١٢] لما ذكر المعتزلة: "أرباب الكلام، وأصحاب الجدل، والتمييز، والنظر، والاستنباط، والحجج على من خالفهم، وأنواع الكلام والمفرقون بين علم السمع وعلم العقل، والمنصفون في مناظرة الخصوم"[١١٣]. وعندما ننظر إلى رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى، ومدى استفادته من علم الكلام في الرد على

نفيه للعلو من أوجه عديدة. انظر ابن تيمية، أحمد، درء تعارض العقل والنقل ٣/٧.

[١٠٦] الرازي، محمد، التفسير الكبير ٢٣٨/٨.

[١٠٧] انظر أحمد، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص٢٩١.

[١٠٨] انظر أحمد، عبد الجبار، المحيط بالتكليف ٢٢٢/١.

[١٠٩] انظر أحمد، عبد الجبار، المختصر في أصول الدين ٢٣٠/١. ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد.

[١١٠] محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، شيخ أهل الكلام والحكمة، وصاحب التصانيف. صنف كتاب نهاية الإقدام، وكتاب الملل والنحل. وكان كثير الحفظ، قوي الفهم، مليح الوعظ. ومات في شعبان، سنة ثمان وأربعين وخمسمائة. انظر الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء ٢٨٦/٢٠.

[١١١] الشهرستاني، محمد، الملل والنحل ٢٩/١.

[١١٢] محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين الملطي، المقرئ الفقيه الشافعي، نزيل عسقلان، كان كثير العلم، وكثير التصنيف في الفقه، جيد الشعر. توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى ٧٧/٣.

[١١٣] الملطي، محمد، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص٢٨.

النصارى؛ نجد أن علم الكلام شبه غائب تمامًا في محاجَّته للنصارى في كتابه تثبيت دلائل النبوة، والكتاب تقريبًا يخلو من المصطلحات الكلامية، حتى إن المطالع للكتاب لا يظهر منه أن مؤلفه من كبار علماء الكلام، بينما تظهر اللغة الكلامية والمصطلحات الكلامية في كتب القاضي عبد الجبار الأخرى وخصوصًا كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل، حيث نجد القاضي عبد الجبار في هذا الكتاب وفي شرح الأصول الخمسة وغيرها يستخدم اللغة الكلامية والمصطلحات الكلامية في رده على النصارى، فنجده –مثلًا– يستخدم مصطلح الجوهر والعرض، والإرادة والمشيئة، والقديم والمحدث، والذات والصفات وغيرها في إبطال التثليث.

فقد استخدم القاضي عبد الجبار علم الكلام ومصطلحاته في إبطال أن جوهر الإله وجوهر الإنسان اتحدا وصارا جوهرًا واحدًا فقال: "وأما القول بأنه اتحد بعيسى بمعنى أنه حل فيه فإنه يبطل بوجوه: منها أن كل شيء حل في شيء ووجد فيه بعد أن لم يكن فيه لا يخلو من قسمين: إما أن يوجد فيه بأن يحدث كوجود العرض في الجوهر، أو ينتقل إليه كانتقال الجوهر الذي يصير مجاورًا لغيره؛ ولا يعقل سوى هذين؛ لأنا قد دللنا على أن الانتقال لا يصح على ما لا حيز له، ولا يمكن أن يقال: إنه ينتقل ويحل فيه، فإن حصل القديم في عيسى بأن انتقل، اقتضى ذلك كونه جوهرًا، وإن وجد فيه بأن حله وحدث فيه كحلول العرض، فهذا يوجب حدوثه. على أن الانتقال إذا استحال عليه، فالحدوث أولى أن يستحيل عليه؛ لأن حدوث الموجود أشد استحالة من انتقال ما ليس بجوهر"[١١٤].

كما قال في سياق آخر في إبطال الاتحاد مستخدمًا مجموعة من المصطلحات المتداولة في علم الكلام، ولفظه: "لا يخلو قولهم بالاتحاد من وجوه: إما أن يقولوا: إن الابن من جملة الأقانيم اتحد بعيسى، أو يقولوا: إن المتحد به الجوهر الذي هو ثلاثة أقانيم. فإن قالوا: إن الابن اتحد به؛ فلا يخلو من أن يقولوا: إن الابن خالق صانع فاعل إله، أو يجعلوا الخالق الإله هو الأب الذي الكلمة ابنه دون الأب. ثم لا يخلو قولهم: (اتحد به) من وجوه: إما أن يقولوا: إنه على ما كان عليه، لكن مشيئة الابن هو مشيئة المسيح، أو مشيئة المسيح هو مشيئته، أو مشيئتهما متغايرة، لكن ما يشاؤه أحدهما يجب أن يشاءه الآخر. فهذا نريده بالاتحاد، وإن كانت ذات الإله وذات الإنسان أو جوهرهما على ما كان، أو يقولوا: إن الاتحاد قد اقتضى خروج ذاتيهما عما كانتا عليه. ولا يخلو عند ذلك من أن يقولوا: إنه اتحد به بأن جاوره، وصار عيسى كالطرف له"[١١٥].

٢- الاستشهاد بنصوص الكتاب المقدس:

يعد القاضي عبد الجبار من هذه الناحية من أبرز العلماء الذي ردوا على النصارى من خلال الرجوع إلى مصادرهم الأصلية، وهي التوراة، والإنجيل، وهذا نجده في كلام القاضي عبد الجبار في كتابه "تثبيت دلائل النبوة"، ولا نجده في غيره من كتب القاضي عبد الجبار، وهذا مما يميز كتاب "تثبيت دلائل النبوة" عن غيره من كتب القاضي عبد الجبار مع خلوه من اللغة الكلامية، والمصطلحات الكلامية، وربما توافر للقاضي عبد الجبار نسخ كافية من الكتاب المقدس حينئذ للرجوع إليها، ومقارنة بعض نصوصها ببعض، واستشهاداته من الكتاب المقدس كثيرة، أكتفي بشيء منها؛ فمثلًا: في

[١١٤] أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٢٦/٥.

[١١٥] انظر أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ١١٤/٥.

سياق إبطاله لألوهية المسيح، وأن المسيح مرسل من الله وليس بإله، يقول عبد الجبار: "فذكر يوحنا في إنجيله أن يسوع المسيح قال في دعائه: (إن الحياة الدائمة إنما تجب للناس بأن يشهدوا أنك أنت الله الواحد الحق، وأنك أرسلت يسوع المسيح)[١١٦]، فانظر كيف يخلص التوحيد ويدعي النبوة. وذكر يوحنا أنه قال لبني إسرائيل: (تريدون قتلي وأنا رجل قلت لكم الحق الذي سمعت الله يقوله)[١١٧]، وذكر -أيضًا- أنه قال: (إني لم أجئ لأعمل بمشيئة نفسي ولكن بمشيئة من أرسلني)[١١٨]، وقال عليه السلام: (إن الكلام الذي تسمعونه مني ليس هو لي ولكن من الذي أرسلني والويل لي إن قلت شيئًا من تلقاء نفسي)[١١٩]. وكان عليه السلام يواصل العبادة في الصلاة، والصوم، ويتنفل ويقول: (ما جئت لأُخدم وإنما جئت لأخدِم)[١٢٠]، وقال: (إني أنا لست أدين العباد ولا أحاسبهم بأعمالهم، ولكن الذي أرسلني هو الذي يلي ذلك منهم)[١٢١]، هذا في إنجيل يوحنا. وفيه -أيضًا- أن المسيح قال: (إنهم يا رب قد علموا أنك أرسلتني، وقد ذكرت لهم اسمك)[١٢٢]"[١٢٣]، وغيرها من المواضع كثير يرجع فيها القاضي عبد الجبار بن أحمد إلى نصوص التوراة والإنجيل؛ ليبيّن أنهم حرَّفوا العقيدة النصرانية، وهذا ما لا نجده عند الرازي فيما طالعناه من كتبه.

٣- الترتيب والعرض والاستشهاد بعلماء المذهب:

عندما نأتي إلى حسن الترتيب والعرض فإن رد القاضي عبد الجبار على النصارى أكثر ترتيبًا وأحسن في العرض من رد الرازي على النصارى، وخصوصًا في كتاب "المغني في أبواب التوحيد والعدل"، وكتاب "شرح الأصول الخمسة"، حيث يبدأ القاضي عبد الجبار في عرض معتقد النصارى بذكر العقائد التي اتفقوا عليها، والعقائد التي اختلفوا فيها بشيء من الترتيب والتبسيط دون رد، ثم بعد مرحلة العرض يأتي إلى هذه العقائد ثم يبدأ بنقدها ونقضها على شكل فصول، فمثلًا عقد فصلًا في ذكر إبطال مذهبهم في التثليث[١٢٤]، وفصلًا في إبطال مذهبهم في الاتحاد[١٢٥]، وفصلًا في أن مشيئة القديم[١٢٦] غير مشيئة المسيح[١٢٧]، وفصلًا في إبطال أن مشيئة اللاهوت ومشيئة الناسوت واحدة[١٢٨]، وغيرها من الفصول، ورد القاضي عبد الجبار على النصارى -كما هو متعارف عليه عند عموم المسلمين في كافة المذاهب- هو الاختصار في عرض الشبهة مع التفصيل في الرد والنقد، فمثلًا عرض معتقد النصارى فيما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه في فصلٍ واحد، في حين رد على هذه العقائد في تسعة فصول، وهذا ما لا نجده عند الرازي كما سيأتي[١٢٩].

وعندما نأتي إلى الاستشهاد بعلماء المذهب فإننا نجد القاضي عبد الجبار دائمًا ما يستشهد بأقوال المعتزلة في

---

[١١٦] يوحنا [١٢: ٤٤].

[١١٧] يوحنا [١٨: ٣٧].

[١١٨] يوحنا [١٨: ٣٧].

[١١٩] يوحنا [١٤:٢٤].

[١٢٠] متى [٢٣: ١١].

[١٢١] يوحنا [١٣: ٤٧، ٤٨].

[١٢٢] يوحنا [١٧: ٢٥].

[١٢٣] أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ١١٢/١.

[١٢٤] انظر أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ٨٦/٥.

[١٢٥] انظر السابق نفسه ١١٤/٥

[١٢٦] لفظ القديم مصطلح كلامي، والأولى استخدام اسم الله الأول. وقد بين الإمام ابن تيمية ذلك بقوله: "لما كان لفظ القديم فيه نواحٍ لا تدل مطلقة إلا على المتقدم على غيره؛ كان اسم الأول أحسن منه، فجاء في أسمائه الحسنى التي في الكتاب والسنة أنه الأول". ابن تيمية، أحمد، بيان تلبيس الجهمية ١٧١/٥.

[١٢٧] انظر أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ١١٧/٥.

[١٢٨] انظر السابق نفسه ١١٩/٥.

[١٢٩] انظر الفقرة ٢ من المطلب الثاني من المبحث الرابع.

ردهم على النصارى، ويشيد بها، وينقل منها، فقد أشار إلى رد المعتزلة على النصارى في كتابه "تثبيت دلائل النبوة"، وامتدح بعضها، فقال: "والرد عليهم –أي النصارى– كثير، فمن ذلك كتاب الجاحظ، وكتاب آخر له يعرف بالرسالة العسلية، ولأبي جعفر الإسكافي، ولأبي بكر أحمد بن علي بن الأخشيد (ت٣٢٦هـ)[١٣٠] قطعة حسنة في كتاب "المعونة"، ولأبي عيسى الوراق كتاب عليهم، ولأبي علي كتاب في الرد عليهم، ولأبي هاشم مسألة في البغداديات، وفي أصول ابن خلاد (ت٣٥٠هـ)[١٣١] وفي شرحه، وفي الإيضاح لأبي عبد الله البصري (ت٣٦٩هـ)، –رحمة الله عليهم أجمعين_ كلام عليهم"[١٣٢]. وكل من ذكرهم عبد الجبار هم من المعتزلة. كما يرجع عبد الجبار بن أحمد إلى أقوال المعتزلة في محاجته للنصارى، فيحيل إلى المعتزلة – أحيانًا– دون أن يُسمي، فيقول: شيوخنا[١٣٣]، وأحيانًا يسمى من نقل عنهم من المعتزلة، كما نقل عن الجاحظ في موضوع التثليث[١٣٤]، وكذلك في مسألة تسمية المسيح روحًا[١٣٥]، كما نقل عن أبي علي الجبائي في مسألة الخلق عند النصارى[١٣٦]، وكذلك عقيدة التثليث[١٣٧] وغيرها، وهذا المنهج في رجوع القاضي عبد الجبار إلى علماء المذهب في رده على النصارى لا نجده عند الرازي –حسب الاستقراء– فإن الرازي لا يكاد يذكر علماء مذهب الأشاعرة الذين ردوا على النصارى كالباقلاني، والجويني، والغزالي في محاجته للنصارى.

المطلب الثاني– تقويم رد فخر الدين الرازي على النصارى:

على كثرة مؤلفات فخر الدين الرازي في مجال الاعتقاد فإنه لم يؤلف في الرد على النصارى استقلالًا إلا ما كتبه في المناظرة التي حصلت أحداثها بخوارزم كما حكاه الرازي في مقدمة المناظرة، وما كتبه في التفسير في مواضع متفرقة حسب ورود الآيات التي تكلمت عن عقائد النصارى كالآيات في سورة آل عمرن، وفي سورة النساء، وسورة المائدة، وسورة مريم كأكثر المواضع ورودًا للكلام على النصارى، وأما في غيرها فهو قليل، وغالب كتب الرازي هي كتب كلامية على نسق واحد تقريبًا لكن تختلف توسّعًا واختصارًا في المباحث الكلامية، وأقرب مباحث يمكن أن توظَّف في الرد على النصارى هي مباحث دلائل النبوة، وقد تحدث فيها الرازي بكلام مطول بكتبه الكبار، وبكلام مختصر بكتبه المختصرة، فمن كتبه المطولة كتاب "المطالب العالية من العلم الإلهي"، تكلم فيه عن دلائل النبوة بكلام مطول، فتحدث عن المعجزة والتواتر، ومسألة معارضة القرآن[١٣٨]، وهو في كل ذلك يتكلم بأسلوب كلامي، ويرد على الفلاسفة في كثير من القضايا الهامشية في مسائل متناثرة، ومع استطراد الرازي

---

[١٣٠] أبو بكر أحمد بن علي بن بيغجور الإخشيد، شيخ المعتزلة، له تصانيف عديدة في الفقه، والنحو، والكلام، وكان ذا تعبد وزهد، توفي سنة ٣٢٦هـ. انظر الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء ٢١٧/٥؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص١٠٠.

[١٣١] أبو علي بن خلاد، من أبرز تلاميذ أبي هاشم الجبائي، كان في بداية أمره مرجئًا، وكان صاحب أدب، ومعرفة، وتصانيف، وتوفي عام ٣٥٠هـ، ولم يبلغ حد الشيخوخة. انظر أحمد، عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص٣٣٠؛ ابن المرتضى، أحمد، طبقات المعتزلة ص١٠٥.

[١٣٢] أحمد، عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة ١٩٨/١.

[١٣٣] انظر أحمد، عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ٨٦/٥، ٨٧، ١٠٩.

[١٣٤] انظر السابق نفسه ١٠٧/٥.

[١٣٥] انظر السابق نفسه ١١٣/٥.

[١٣٦] انظر السابق نفسه ٩١/٥.

[١٣٧] انظر السابق نفسه ١١١/٥.

[١٣٨] انظر الرازي، محمد، المطالب العالية ٥/٩.

في هذه المسألة؛ إلا أنه لم يرد على النصارى فيها أو يوجه الكلام إليهم. وفي كتابه "نهاية العقول" كذلك، إلا أنه يرد على المعتزلة في كثير من القضايا[١٣٩]، وكذلك في كتابه "الأربعين في أصول الدين"، وإن كان أقل اختصارًا من السابق[١٤٠]، وغيرها من كتب الرازي، فهو لم يفرد النصارى برد خاص. وما ذكره الرازي من رد على النصارى قليل مقارنة بكثرة تصانيفه الكلامية، وسنذكر تقويمًا لرد الرازي على النصارى من خلال ثلاثة عناوين رئيسة، وهي: استخدام علم الكلام في مجادلة النصارى، والتوسع في عرض شبهات النصارى في مقابل الرد عليها، وذكر المسائل غير الجوهرية في مقابل الاختصار في عرض العقائد الأكثر أهمية، وإليك التفصيل والبيان لهذه العناوين:

١ – استخدام علم الكلام في مجادلة النصارى:

المطلع على كلام الرازي في الرد على النصارى يجد أن اللغة الكلامية طاغية على حواراته مع النصارى، وأحيانًا يستطرد في شبه لم يقل بها النصارى، وبعض هذه الشبه مستعارة من علم الكلام، ويجادل الرازي النصارى في بعض هذه المسائل وكأنه يجادل بعض الطوائف الكلامية، ولذلك فإن اللغة الكلامية ظاهرة جدًّا في حوارات الرازي مع النصارى، فمثلًا نجد الرازي يستخدم مصطلحات علم الكلام في الاعتراض على زعم النصارى أن عيسى إله وليس نبيًّا؛ حيث يقول في المناظرة: "الكلام في النبوة لا بد وأن يكون مسبوقًا بمعرفة الإله، وهذا الذي تقوله باطل، ويدل عليه أن الإله عبارة عن موجود واجب الوجود لذاته، بحيث لا يكون جسمًا ولا متحيزًا ولا عرضًا، وعيسى عبارة عن هذا الشخص البشري الجسماني الذي وجد بعد أن كان معدومًا"[١٤١]، كما يرد على النصارى في دعواهم أن المسلمين يشبهون الإله بالمخلوق؛ حيث يقول في ذلك مستعيرًا رده من علم الكلام: "وأما الجواب عن الأحاديث والآيات الموهمة للتشبيه، فاعلم أنه إذا ثبت عند كل عاقل مثلًا أن الجدار جماد لا حي، ثم يوصف بعد ذلك بالإرادة في قوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] علم قطعًا بضرورة العقل أن وصفه بالإرادة إنما هو على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة، وكذلك إذا علم أن القرية جدران لا روح لها، وأن الله تعالى قال فيها: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] علم قطعًا أن سؤال القرية مجاز لا حقيقة، وإنما المراد: واسأل أهل القرية، فكذلك إذا علم أن الباري (تعالى) منزه عن الجسمية، والعرضية، والحد، والجهة، والرضاء، والجوارح والحركة والسكون ومنزه عن الميل والحظ والنفور والرقة، ثم إنه وصف بعد ذلك بالمحبة والرضا والسخط والرحمة، أو الحركة والجارحة، علم قطعًا أن إطلاق ذلك عليه مجاز لا حقيقة[١٤٢]"[١٤٣]. من خلال النص السابق يتضح أن الرازي يوظِّف علم الكلام ومصطلحاته في مجادلة النصارى، ويستفيد من مهارته في المجادلات الكلامية في إبطال قول النصارى في الألوهية وما يتعلق

[١٣٩] انظر الرازي، محمد، نهاية العقول ٣/٣٤٥.

[١٤٠] انظر الرازي، محمد، الأربعين في أصول الدين ٢/٧٥.

[١٤١] الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٢٢.

[١٤٢] وما ذكره الرازي من حمل الصفات على المجاز لا على الحقيقة باطل ومخالف لما عليه السلف، بل إن السلف يثبتون الصفات على الحقيقة لا على المجاز، وقد نقل الإمام ابن تيمية عن ابن عبد البر قوله: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، غير أنهم لا يكيفون" ابن تيمية، أحمد، بيان تلبيس الجهمية ١/١٨٤.

[١٤٣] الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٦٩، ٧٠.

بها، أو في دفع شبهات النصارى التي يثيرونها على المسلمين في مسائل توحيد الله، وتنزيهه عن الشرك.

وقد استخدم الرازي علم الكلام –أيضًا– في سياق إبطال الاتحاد، فقال: "واعلم أن مذهب النصارى متخبط جدًّا، وقد اتفقوا على أنه سبحانه ليس بجسم ولا متحيز، ومع ذلك فإنا نذكر تقسيمًا حاصرًا يبطل مذهبهم على جميع الوجوه فنقول: إما أن يعتقدوا كونه متحيزًا أو لا، فإن اعتقدوا كونه متحيزًا؛ أبطلنا قولهم بإقامة الدلالة على حدوث الأجسام، وحينئذ يبطل كل ما فرعوا عليه. وإن اعتقدوا أنه ليس بمتحيز؛ يبطل ما يقوله بعضهم من أن الكلمة اختلطت بالناسوت اختلاط الماء بالخمر وامتزاج النار بالفحم؛ لأن ذلك لا يعقل إلا في الأجسام، فإذا لم يكن جسمًا استحال ذلك"[١٤٤]. والرازي هنا في مجادلته للنصارى في إبطال الاتحاد؛ يستخدم اللغة الكلامية، وكأنه يجادل خصومه من المعتزلة، فيستخدم نفس المصطلحات المتداولة في المجادلات الكلامية بين مدارس علم الكلام كالجسم والتحيز وحدوث الأجسام وغيرها، وهذه الأداة الحِجاجيَّة المستفادة من علم الكلام؛ يرى الرازي أنها الأنفع في كسر شبهات النصارى، ولذلك كانت هي الأظهر في محاجته للنصارى.

٢– التوسع في عرض شبهات النصارى في مقابل الرد عليها:

ربما كانت ملاحظة التوسع في عرض الشبهات بشكل عام في مقابل القصور في الرد عليها سمة بارزة عند الرازي، ليس في رده على النصارى فحسب بل حتى في عموم ما يذكره في مناقشاته وردوده الأخرى، وهذه الملاحظة قد تكون مشهورة، وقد لاحظها كثير من العلماء واشتهرت عنه، وقد قال أبو شامة (ت٦٦٥هـ)[١٤٥] عنه في هذا: "كان يقرر في مسائل كثيرة مذاهب الخصوم وشبههم بأتم عبارة، فإذا جاء إلى الأجوبة اقتنع بالإشارة"[١٤٦]، وذكر ابن حجر (ت٨٥٢هـ) هذا عنه –أيضًا– بقوله: "وكان يُعاب بإيراد الشبه الشديدة ويقصر في حلها، حتى قال بعض المغاربة: يورد الشبه نقدًا، ويحلها نسيئة"[١٤٧]، والتوسع في إيراد الشبه ظاهر في كتابه "مناظرة في الرد على النصارى" بشكل كبير، ويمكن القول: إن نصف الكتاب عرض لشبهات النصارى، والنصف الآخر في الرد عليها، وهذا ليس معروفًا في منهج العلماء في الرد على المخالفين وغير المسلمين خصوصًا من الإجمال في عرض الشبهة والتفصيل في ردها، وهذا ما لا نجده في رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى كما سبق[١٤٨]. ولذلك أمثلة كثيرة أكتفي ببعضها مع التعليق عليها، فمثلًا يحكي الرازي أن النصارى احتجوا على المسلمين بأنهم جسَّموا الإله، وأن المسلمين يقولون قريبًا من هذا؛ حيث يقول حكاية عن النصارى: "وأما الجواب عن قولك بأن عيسى ما كان إلهًا، وأنه عبارة عن هذا الشخص البشري الذي يأكل، ويشرب، ويحدث، فنقول: مسلَّم، ونحن –أيضًا– نقول كذلك، ولا نعتقد إلا ذلك، من أن عيسى الذي تعتقده أيها المسلم بهذه الصفة ما كان إلهًا بل كان بشرًا.. هذا لا يعتقده عاقل، وإنما صانع العالم هو القديم الأزلي الذي لا يكيّف ولا يمثّل، ويظهر لعباده كيف

---

[١٤٤] الرازي، محمد، التفسير الكبير ٥٣١/٢١.

[١٤٥] عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان شهاب الدين المقدسي الدمشقي أبو شامة، وأبو شامة لقب عليه، كان أحد أئمة الحديث، وبرع في فنون العلم حتى بلغ رتبة الاجتهاد، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، ومات في سنة خمس وستين وستمائة. انظر السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى ١٦٥/٨.

[١٤٦] المقدسي، أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص٦٨.

[١٤٧] ابن حجر، أحمد، لسان الميزان ٤٢٧/٤.

[١٤٨] انظر المطلب الأول من المبحث الرابع.

شاء، وفي أي صورة شاء، ويجوز تسمية تلك الصور بأي اسم شريف؛ لأن العلم حاصل بأن المسمَّى غير الاسم، والصورة غير المعنى فهذا لا بأس به إذا اعتقدته طائفة منا، فإنكم معترفون بأن منكم طائفة تعتقد أن الإله صورة، وجسم، وجالس على العرش، وعلى الله تاج من ذهب، وفي رجليه نعلان من ذهب، بل رويتم ذلك كله أو بعضه عن نبيكم في كتاب الآجري، وعبد القادر الكيلاني وغيرهما من أئمتكم الذين تعتقدون أنهم من خير الأمة وأعلمهم، ونقلتم –أيضًا– عن ابن عباس أنه فسَّر المقام المحمود بجلوس محمد مع ربه على العرش، ونقلتم عن نبيكم أنه قال: إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا[١٤٩]، والنزول والصعود إنما يطلق على الأجسام، فنسبتم إلى نبيكم أنه اعتقد في إله العالم أنه جسم، وأنه كل ليلة يفتقر في تقريبه عباده، ولطفه بهم إلى أن ينزل ويصعد[١٥٠]، ونقلتم عنه –أيضًا– أنه خلق آدم على صورته[١٥١]"[١٥٢]، والرازي يتوسع هنا في ذكر الشبهة في هذا الموضوع في أكثر مما ذُكر ويذكر أن النصراني يحتج عليه بأقوال الحلاج (ت٣٠٩هـ)[١٥٣]، وأبي يزيد البسطامي (ت٢٦١هـ)[١٥٤]، وظهور الله يوم القيامة في صورة غير الصورة التي يعرفها المؤمنون، ثم يظهر في صورته التي يعرفها المؤمنون[١٥٥] وغيرها.

وما ذكره الرازي هنا من التوسع في عرض شبهات النصارى؛ هل هي فعلًا شبه لهم، وقالوا بها واعترضوا على المسلمين بها، أو أن الرازي ذكر هذه الشبه للنصارى أي مما يمكن أن يحتج به النصارى على المسلمين وإن لم يحتجوا بها، أي مما يقع في دائرة الافتراض وليس الواقع؟ إن الاحتمال الثاني أقرب وخصوصًا أن ما ذكره من شبه للنصارى قد يستبعد أن يكون النصارى على اطلاع بتفاصيل مسائل علم الكلام والخلافات الواقعة فيه بين المسلمين وأقوال الفرق الإسلامية على اختلافها، ويشهد لذلك أن الرازي يذكر شبهة تأويل الصفات والرد عليها، وكأنه يناقش خصومه من السلف فيذكر الشبهة على لسان النصراني في قوله: "وأما الجواب عن مؤاخذتنا في أن المسيح ابن الله؛ فهذا لسنا نعتقده حقيقة، بل على سبيل التفخيم والتعظيم، كما أنكم تقولون ابراهيم خليل الله، مع أنه يتعالى عن الخلة، وتقولون محمد حبيب الله مع أنه تعالى عن المحبة التي هي عبارة عن الميل والحظ والشهوة[١٥٦]، وإنما تذكرون

---

[١٤٩] الحديث أخرجه البخاري في أبواب التهجد، باب: الدعاء والصلاة من آخر الليل ح (١٠٩٤)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ح (٧٥٨).

[١٥٠] نفي النزول والصعود بشبهة التجسيم كما يراه الرازي شبهة باطلة، فيوصف الله سبحانه بالنزول والصعود ولا يلزم من ذلك أن يقال: هو جسم أو ليس بجسم، وقد أبطل الإمام ابن تيمية هذه الشبهة بقوله: "النزول والصعود والمجيء والإتيان ونحو ذلك مما هو أنواع جنس الحركة لا نسلم أنه مخصوص بالجسم الصناعي الذي يتكلم المتكلمون في إثباته ونفيه، بل يوصف به ما هو أعم من ذلك. ثم هنا طريقان: أحدهما أن هذه الأمور توصف بها الأجسام والأعراض فيقال: جاء البرد، وجاء الحر، وجاءت الحمى ونحو ذلك من الأعراض. وإذا كانت الأعراض توصف بالمجيء والإتيان؛ علم أن ذلك ليس من خصائص الأجسام فلا يجوز أن يوصف بهذه الأفعال حقيقة مع أنه ليس بجسم" ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى ٤٣٦/٥.

[١٥١] الحديث أخرجه البخاري في أبواب التهجد، باب: الدعاء والصلاة من آخر الليل ح (١٠٩٤)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ح (٧٥٨).

[١٥٢] انظر الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٣٠.

[١٥٣] انظر السابق نفسه ص٣٤.

[١٥٤] انظر السابق نفسه ص٣٥.

[١٥٥] انظر السابق نفسه ص٣٧.

[١٥٦] ما ذكره الرازي من إنكار صفة المحبة والخلة مخالف لظاهر النصوص الشرعية ولمعتقد السلف، فقد قال ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية: "ولكن محبته وخلته –كما يليق به تعالى –كسائر صفاته، ويشهد لما دلت عليه الآية الكريمة ما ثبت في الصحيح عن أبي سعيد الخدري، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا،

ذلك في معرض التعظيم والتفخيم.. فكما تأولتم الخليل والحبيب فكذلك قولوا الابن"[١٥٧]، كما يتوسع الرازي في ذكر شبهة النصراني والاحتجاج على المسلمين بوجود آيات في القرآن في التشبيه، وذكر الآيات التي تأولها المتكلمون مثل المجيء والإتيان والرحمة وكذلك اليد والوجه[١٥٨][١٥٩]، كما يشير إلى المغالاة في جانب الصوفية على لسان النصراني بقوله: "ثم إن منكم طائفة اعتزلت أهل العلم والحكمة والفهم، وادعت أنها على الحق، وأنها هي الواصلة إلى الله تعالى، وتنظر إلى العلماء بعين المقت والاحتقار، وبعين الازدراء والإهانة، ليس لهم علم وعمل إلا الغناء والرقص والدف والشبابة، مع الشحاتة من كل بر وفاجر.. فأي نبي بعث بغناء ورقص؟! أو أرسل بدف وشبابة؟! وأي كتاب نزل من السماء بذلك؟!"[١٦٠]، كما يذكر على لسان النصراني ما يحتج به على المسلمين: بأن هذه الأمة أمة هداية، فكيف يحصل منها الافتراق والاختلاف، وذكر بعض أوجه اختلاف المذاهب الأربعة في المسائل الفقهية الشاذة مثل جواز النبيذ وجواز أكل لحم الكلب وجواز الصلاة مع وجود الغائط على الدبر، وجواز زواج الرجل من ابنته من الزنا[١٦١].

إن ما ذكر سابقًا[١٦٢] من التوسع في عرض شبهات النصارى يحتمل أن يكون من باب الافتراض، أي أن الرازي كان يفترض حججًا للنصارى غير ما ذُكر ثم يرد عليها، وإن كانت هذه الشبه لم يحتجوا بها على المسلمين، وهذا المنهج وهو التوسع في عرض الشبهات في مقابل التقصير في ردها قد عابه كثير من العلماء على الرازي، والرازي نفسه أدرك هذا الخطأ في نهاية عمره، واعتذر لنفسه من أنه أراد بذلك شحذ الخاطر، وتكثير البحث، حيث قال في وصيته في خاتمة عمره: "وأما الكتب التي صنَّفتها، واستكثرت فيها من إيراد السؤالات، فليذكرني من نظر فيها بصالح دعائه، على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيئ، فإني ما أردت إلا تكثير البحث، وشحذ الخاطر، والاعتماد في الكل على الله"[١٦٣].

٣- كثرة المسائل غير الجوهرية في الجدل مع النصارى على حساب العقائد الجوهرية:

سبق[١٦٤] ذكر أن فخر الدين الرازي من الأشاعرة المكثرين في التأليف، وجلّ مؤلفاته الكلامية تسلك منهجًا

ولكن صاحبكم خليل الله" يعني نفسه". الحنفي، ابن أبي العز، شرح الطحاوية ٣٩٦/٢.

[١٥٧] انظر الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٣٨، ٤٠.

[١٥٨] الرازي ينفي الصفات الاختيارية كالإتيان والمجيء بناءً على أن إثباتها يستلزم حلول الحوادث بالله (تعالى)، وهذا القول باطل، وهو مخالف لنصوص الكتاب والسنة، ولمذهب السلف، وقد قال الإمام ابن تيمية عن الصفات الاختيارية: "وهي الأمور التي يتصف بها الرب (عز وجل) فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته؛ مثل استوائه ومجيئه وإتيانه ونزوله ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة. فالجهمية ومن وافقهم يقولون: لا يقوم بذاته شيء من هذه الصفات ولا غيرها. وأما السلف، وأئمة السنة والحديث فيقولون: إنه متصف بذلك؛ كما نطق به الكتاب والسنة" انظر ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى ٢١٧/٦.

كما ينفي الرازي -أيضًا- صفة اليد والوجه، وهذا النفي مخالف لظاهر النصوص وللغة العرب، وقد قال الإمام ابن تيمية عمَّن نفى صفة اليد والوجه: "القرآن نزل بلغة العرب، واليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم، المراد بها إثبات صفة ذاتية للموصوف، لها خصائص فيما يقصد به، وهي حقيقة في ذلك، كما ثبت في معارفهم الصفة التي هي القدرة، والصفة التي هي العلم، كذلك سائر الصفات من الوجه، والسمع، والبصر، والحياة وغير ذلك، وهذا هو الأصل في هذه الصفة، وأنهم لا ينتقلون عن هذه الحقيقة إلى غيرها، مما يقال على سبيل المجاز إلا بقرينة تدل على ذلك، فأما مع الإطلاق فلا" ابن تيمية، أحمد، بيان تلبيس الجهمية ٢٦٠/١.

[١٥٩] انظر الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٥٧.

[١٦٠] انظر السابق نفسه ص٦٢.

[١٦١] انظر السابق نفسه ص٦٠، ٦١.

[١٦٢] انظر الفقرة ٢ من المطلب الثاني من المبحث الرابع.

[١٦٣] الذهبي، محمد، تاريخ الإسلام ١٤٥/١٣.

[١٦٤] انظر الفقرة رابعاً من التمهيد.

واحدًا في عرض القضايا الكلامية، لكنها تختلف في التوسع والاختصار، ولم يخص الرازي الرد على النصارى بمؤلف خاص إلا المسائل المتناثرة في التفسير، والمناظرة التي عقدها بخوارزم، وقد أثّر منهج الرازي العام – وهو الإكثار من عرض الشبهات والإيرادات التي يمكن أن يُوردها الخصم بما فيهم النصارى– على ما ذكره الرازي في الرد على النصارى في هذه الكتب،

وهذا التوسع أثّر في عرض الشبهات في مقابل حجم الردود عليها في وجود الاستطرادات الأقل أهمية التي يستطرد فيها الرازي في ذكر شبهات للنصارى ويرد عليها، في مقابل رده على النصارى في أصل عقيدتهم وهو الأكثر أهمية، كما سبق[١٦٥] الكلام على عقيدة الصلب مثلًا، أو أحيانًا يرد على خصومه ممن يسميهم المشبهة في سياق الرد على النصارى. وهذا ما لا نجده عند القاضي عبد الجبار بن أحمد في رده على النصارى.

ولأجل ذلك فإن قضايا مهمة وجوهرية في عقائد النصارى كتحريف الإنجيل، أو مصداقية الكتاب المقدس وغيرها لم يتكلم عنها الرازي، بل حتى المسائل التي تكلم فيها كدلائل النبوة، ونقض ألوهية المسيح وما يتعلق بها من معتقدات، وعقيدة الصَّلْب، لم يستوعبها بحثًا، بخلاف مسائل علم الكلام التي أطال فيها النفَس، وكررها في كثير من كتبه، مع أن الرازي ذكر مسائل ليست جوهرية في الرد على النصارى، مثل: الشك في القرآن[١٦٦]، ومقارنة عيسى ابن مريم بدنًا وروحًا بالنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)[١٦٧] أو معاني الحروف المقطعة[١٦٨]، أو شبهة أن الصحابة نقلوا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) الأحاديث الموهمة للتشبيه والتجسيم[١٦٩][١٧٠]، أو شبهة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نشر دينه بالسيف والعسف[١٧١]، أو شبهة ما يحتمل من التشابه بين المعجزة والسحر[١٧٢][١٧٣] وغيرها. مما يجعل الرازي يبتعد –أحيانًا– عن القضايا الجوهرية لحساب القضايا الأقل أهمية في موضوع الرد على النصارى.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيّ الهدى، ومخرجنا إلى النور من الظلمات وبعد، فهذه أهم نتائج البحث وأبرزها:

- يعد المعتزلة من أوائل الفرق الإسلامية التي ردت على أصحاب الديانات بما فيها الديانات الكتابية، والديانة النصرانية على وجه الخصوص، وهم من أكثر المذاهب ردًّا على النصارى.
- شارك في الرد على النصارى الأشاعرة، ولهم عدة مؤلفات في الرد على النصارى، وكانت ردودهم أكثر تخصصًا من ردود المعتزلة؛ حيث اختصت بعضها

---

[١٦٥] انظر المطلب الثالث من المبحث الثالث.

[١٦٦] انظر الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٤٢.

[١٦٧] السابق نفسه ص٦٤، ٦٥.

[١٦٨] السابق نفسه ص٧٣.

[١٦٩] ما ذكره الرازي يدل على عدم فهمه لما نقله الصحابة (رضي الله عنهم)؛ فهم أعرف الناس بلغة العرب وبمعاني النصوص الشرعية، وقد رد الإمام ابن تيمية على هذا الظن بقوله: "ويدل على إبطال التأويل؛ أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها؛ ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفوها عن ظاهرها؛ فلو كان التأويل سائغًا لكانوا أسبق إليه؛ لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة" ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى ٩٠/٥.

[١٧٠] انظر الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٤٤.

[١٧١] انظر الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٥٥.

[١٧٢] ما ذكره الرازي من تشابه المعجزة بالسحر هو فهم غير دقيق، بل إن المعجزة تختلف عن السحر من وجوه متعددة، وقد رد الإمام ابن تيمية على من قال بتشابههما بقوله: "ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقًا معقولًا، بل قد يجوّزون أن يأتي الساحر بمثل ذلك. لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر، والبر والفجور.. لكن الفرق أن النبي والصالح نفسه طاهرة يقصد الخير، والساحر نفسه خبيثة" انظر ابن تيمية، أحمد، النبوات ١٣٧/١.

[١٧٣] انظر الرازي، محمد، مناظرة في الرد على النصارى ص٧٦.

بعناوين خاصة على خلاف المعتزلة التي كانت ردًّا شاملًا.

- يعد القاضي عبد الجبار بن أحمد من أوسع المعتزلة تصنيفًا، وقد رد على النصارى في أكثر من كتاب من كتبه، وأبرزها: كتاب "تثبيت دلائل النبوة"، وكتاب "المغني في أبواب التوحيد والعدل".
- استوعب القاضي عبد الجبار بن أحمد في رده على النصارى أهم العقائد النصرانية، كألوهية المسيح، والتثليث، والأقانيم، والاتحاد، والصلب، وتحريف الأناجيل وغيرها، كما تناول أدلة نبوة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وقضايا المعجزات وغيرها.
- وظَّف القاضي عبد الجبار بن أحمد علم الكلام في محاجَّته للنصارى في كل كتبه تقريبًا باستثناء كتابه "تثبيت دلائل النبوة"، كما أنه كان كثيرًا يوظّف نصوص أهل الكتاب في محاجّته للنصارى.
- يتميز رد القاضي عبد الجبار بن أحمد على النصارى بحسن الترتيب والعرض، كما أنه احتفظ لنا بردود المعتزلة قبله؛ فكان يشير إليها وينقل منها.
- يتضح من رد عبد الجبار بن أحمد على النصارى موقفه من الصفات، القائل بأن تعدد الصفات يلزم منه تعدد القدماء، وهو الرأي المشهور عند المعتزلة.
- يعد فخر الدين الرازي من أوسع الأشاعرة تصنيفًا، وقد تناول الرد على النصارى في كتابين من كتبه وهما: التفسير في سياق الآيات التي تكلمت على النصارى، وفي المناظرة مع النصارى التي حصلت له بخوارزم ودوَّنها بكتاب خاص.
- توجه رد فخر الدين الرازي على النصارى إلى بعض القضايا في العقائد النصرانية وهي ألوهية المسيح والأقانيم، والاتحاد، والصلب، كما تكلم عن إثبات نبوة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وما يتعلق بذلك من الكلام عن المعجزات.
- وظَّف فخر الدين الرازي علم الكلام في محاجَّته للنصارى في كثير من العقائد النصرانية، ولكنه لم يستوعب العقائد النصرانية، حيث أهمل الحديث عن بعضها في مقابل ذكره لقضايا هامشية في الجدل مع النصارى.
- يُعاب على فخر الدين الرازي في رده على النصارى التوسع في إيراد شبه النصارى في مقابل الرد عليها، وهذه سمة بارزة في منهج الرازي مع كل المخالفين، وهذا المنهج ليس منهج عموم علماء المسلمين في مناقشتهم مع غير المسلمين من أصحاب الديانات الأخرى.
- خالف الرازي في بعض ردوده على النصارى مذهب السلف خاصة مسألة الصفات، وزعم بأن إثبات الصفات يلزم منه التشبيه والتجسيم.

توصيات البحث:

يوصي الباحث ببحث المسائل الآتية:

١- الرد على النصارى بين أهل السنة والأشاعرة دراسة مقارنة.

٢- مناظرات أهل السنة مع النصارى دراسة استقرائية تحليلية.

المراجع:

أحمد، عبد الجبار بن أحمد، المحيط بالتكليف، تحقيق: الأب جين يوسف اليوسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د.ط، د.ت).

أحمد، عبد الجبار بن أحمد، المختصر في أصول الدين –ضمن رسائل العدل والتوحيد– تحقيق:

محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

أحمد، عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: محمود قاسم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإنباء والنشر، القاهرة، (د.ط، د.ت).

أحمد، عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

أحمد، عبد الجبار بن أحمد، تثبيت دلائل النبوة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، دار المصطفى، القاهرة، (د.ط، د.ت).

أحمد، عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، المعهد الألماني للبحوث الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.

الإصطخري، إبراهيم بن محمد، المسالك والممالك، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، (د.ط، د.ت).

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م.

البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف الجليلة، إسطنبول، (د.ط، د.ت).

البلخي، أبو القاسم عبد الله بن أحمد، كتاب المقالات (ومعه عيون المسائل والجوابات)، تحقيق حسين خانصو وآخرين، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: حمدان الحمدان وآخرين، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، جمع: محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (د.ط)، ٢٠٠٤م.

الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

الجشمي، المحسن الحاكم، قطعة من "شرح عيون المسائل". تحقيق فؤاد سيد، المعهد الألماني للبحوث الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.

ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

الحنفي، ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٩٩٧م.

الخزرجي، أحمد عبد الصمد، مقامع الصلبان، تحقيق: عبد المجيد الشرفي، الجامعة التونسية، تونس، (د.ط، د.ت).

الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد، الانتصار والرد على ابن الراوندي، تحقيق: دكتور نيبرج، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

الرازي، محمد بن عمر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحرير: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ١٩٨٢م.

الرازي، محمد بن عمر، الأربعين في أصول الدين، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ط، د.ت).

الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

الرازي، محمد بن عمر، المطالب العالية من العلم الإلهي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

الرازي، محمد بن عمر، مناظرة في الرد على النصارى، تحقيق: عبد المجيد النجار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ط). ١٩٨٦م.

الرازي، محمد بن عمر، نهاية العقول في دراية الأصول، تحقيق: سعيد فودة، دار الذخائر، بيروت، (د.ط، د.ت).

الزركان، محمد بن صالح، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر (د.ط، د.ت).

الزركلي، خير الدين بن محمد، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي(د.ط، د.ت)..

السكوني، أبو علي عمر، عيون المناظرات، تحقيق: سعد غراب، منشورات الجامعة التونسية، (د.ط). ١٩٧٦م.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي (د.ط، د.ت)..

شيخو، لويس، وزراء النصرانية وكتابها في الإسلام، تحقيق: الأب كميل حشيمه، المكتبة البولسية، بيروت، (د.ط). ١٩٨٧م.

الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

ابن عساكر، علي بن الحسن، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

ابن فورك، محمد بن الحسن، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، (د.ط). ١٩٨٧م.

القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د.ط). ١٩٥٥م.

الكتاب المقدس، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، بيروت، (د.ط، د.ت).

المحمود، عبد الرحمن بن صالح، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

ابن المرتضى، أحمد بن يحيى، طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنة ديفلد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠م.

المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، الذيل على الروضتين، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.

المقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

الملطي، أبو الحسين محمد، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق: زاهد الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة (د.ط، د.ت)..

ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٩م.

اليسوعي، صبحي حموي، معجم الإيمان المسيحي، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.